مجلة سُبل

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة رواق

فلسطين والاحتلال:
الصراع على وسائل التواصل الاجتماعي

subul.magazine

المحتوى

رئيس التحرير محمد عباس

4 افتتاحية العدد

6 فلسطين والاحتلال: الصراع على وسائل التواصل الاجتماعي
رضوان الأخرس

14 تقنين الشريعة الإسلامية بين الجهد العلمي والسلطة السياسية
أسلام هلال

22 رؤى الإخوان الاقتصادية: بين الأخلاق الإسلامية وروح الرأسمالية
بلال هشام

32 أتلتيك بيلباو : مئة عام من قومية إقليم الباسك الراديكالية
محمد السيد

41 معركة ملاذكرد: كيف غيرت الاستراتيجية العالمية؟
معاذ لافي

48 متاهات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا
التاه محمد حرمة

56 سينما ودراما الجمهورية الجديدة: ذائقة فنية تحبها السلطة
مصطفى علي

كتاب العدد

رضوان الأخرس

كاتب وإعلامي، باحث بالحوكمة الرقمية

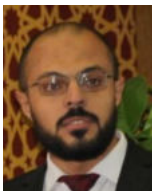

إسلام هلال

متخصص في الشريعة والقانون، مهتم بقضايا تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وآثاره الاجتماعية والسياسية

بلال هشام

طالب ماجستير اقتصاد سياسي بجامعة هامبورج في ألمانيا

خريج أقسام علوم سياسية وعلاقات دولية، واقتصاد، وعلم الاجتماع من جامعة مرمرة بتركيا

مهتم بالاقتصاد السياسي، والحركات الاجتماعية، والجيش والسياسة

محمد السيد حجر

كاتب مصري مهتم بالأدب والفنون

التاه محمد حرمة

باحث في العلوم السياسية

معاذ لافي

باحث أكاديمي في الآثار الإسلامية متخصص في الإرث الأندلسي والاستشراق المعماري

مصطفى علي

مدون مصري حاصل على بكالوريوس إعلام جامعة القاهرة

افتتاحيـــــة العدد السابع

تتمايـز المجـالات عـن بعضهـا: سياسـة، اجتمـاع، اقتصـاد، صحـة، ديـن، تاريـخ، قانـون، وهلـم جـرا...

غيـر أن هـذا التمايـز نتيجـة عمليـة تحليليـة يقـوم بهـا العقـل ليرتـب الواقـع المتشـابك مـن حولـه، وكيـف لا، وتجاربنـا اليوميـة مليئـة بتداخـلات هـذه المجـالات معـا وفي آن واحـد؟

رغيـف الخبـز الـذي نشـتريه مـن المخبـز هـو أمـر صحـي، واقتصـادي، وسياسـي، وقانونـي، وثقـافي، واجتماعـي، بـل وتاريخـي.

مبـاراة كـرة القـدم في بلادنـا ليسـت رياضـة محضـة، ولا حتـى اقتصـاد صـرف، بـل فيهـا سياسـة ودين وثقافـة.

أولـم يشـارك الأولتـراس في الثـورة ومـا بعدهـا مـن أحـداث سياسـية؟ ثـم ألـم تـر أبـو تريكـة يرتـدي قميصـا عليـه شـعار «تعاطفـا مـع غـزة» في مبـاراة كـرة قـدم دوليـة؟

الأمثلـة لا تنتهـي، وعليـه؛ فالمعرفـة الأفقيـة بمعنـى الاطـلاع الواسـع مهمـة، كما هـي المعرفة الرأسـية بمعنـى الاطلاع المتعمـق، والنظـر في المجـالات المتنوعة معيـن للتعمـق في مجـال بعينـه.

مـن أجـل ذلـك، فـإن مجلتنـا تحـاول الجمـع بيـن الحسـنيين.، فكمـا كان عددنـا الفائـت عـن الثـورة وفهمهـا بشـكل أعمق، يتنـاول هـذا العـدد مقـالات متنوعـة في موضوعـات شـتى، آملـين أن تثـري معرفـة قرائنـا.

يتنـاول رضـوان الأخـرس الصـراع على

وسائل التواصل الاجتماعي، بين رواية الاحتلال ورواية أصحاب الأرض والقضية، في ظل انحياز أصحاب المنصات الرقمية وموجة التطبيع.

أما إسلام هلال فيناقش تقنين الشريعة الإسلامية، بين اجتهادات العلماء ورغبات الحكام والسلاطين. يحلل بلال هشام رؤى الإخوان الاقتصادية واضعا إياها في ميزان الأخلاق الإسلامية. بعد ذلك يأخذنا محمد السيد إلى إقليم الباسك في إسبانيا؛ كي نتعرف على تاريخ كروي بروح ثورية.

أما معاذ لافي فيسافر بنا عبر الزمن لنتعرف على معركة ملاذكرد ودورها في تغيير الاستراتيجية العالمية.

بعد ذلك يطوف بنا التاه محمد حرمة في متاهات الانتقال الديموقراطي في موريتانيا حيث يسيطر العسكريون على السلطة، وتدور البلاد بين انقلاب وآخر. وأخيرا يعيدنا مصطفى علي إلى مصر لنتعرف على الدور الذي تلعبه السينما والدراما في جمهورية السيسي الجديدة. اقرأْ وشاركْنا أفكارك حول هذه المواضيع.

فلسطين والاحتلال: الصراع على وسائل التواصل الاجتماعي

رضوان الأخرس

كاتب وإعلامي، باحث بالحوكمة الرقمية

من دون صفارات الإنذار لا جدوى كبيرة للملاجئ، ذلك أنهم إن لم يعرفوا متى يذهبون إليها ومتى يخرجون منها، فما قيمة كونها ملجأ، فالإنسان بحاجة لمن ينبهه ومن يذكره ومن يُعلمه بالحقائق، ومن ينقل له المعارف، وهي صيرورة تتكرر في كل زمان، وتلعب وسائل الإعلام اليوم دورًا مهمًا في نقل المعارف والأنباء إلى الناس، وقد كانت حتى زمن قريب محتكرة من قبل فئات محدودة، إلى أن جاء عصر منصات التواصل الاجتماعي، وشيوع صحافة المواطن التي مكنت شريحة واسعة من الناس من استخدام هذه الأدوات في التعبير عن آرائها، ونشر المستجدات، والحشد لمختلف القضايا، وهو ما كان له بالغ الأثر في العديد من البلدان، ومن المهم لكل من يقوم بدور مؤثر عبر هذه المنصات أن يدرك أهمية ما يفعل، ليكون ذلك حافزًا له من أجل الاستمرار.

لا شك أن فلسطين كانت من أكثر البلدان التي تأثرت بشيوع صحافة المواطن، خصوصًا في ظل انحياز كثير من المؤسسات الإعلامية لصالح الاحتلال، الأمر الذي كان له بالغ الأثر السلبي خلال العقود الماضية على القضية الفلسطينية، وساهم في انتشار العديد من الأنباء والدعايات المزيفة والمضللة عن فلسطين وشعبها، فكان تراجع حضور القضية لدى الشعوب، وفي مختلف المحافل.

ما الجديد في معركة سيف القدس؟

كان وما زال الرأي العام عاملا مهما ومؤثرا في تحديد ورسم الكثير من التوجهات السياسية حول العالم، وكان له ذلك الأثر في المعركة الأخيرة، فقد كان الاحتلال عاجزًا على نحو كبير في ميدان الإعلام بكافة أشكاله، ولم ينتصر على صعيد الرواية بل على العكس مني بخسارة في الكثير من الأوساط التي كانت منحازة له وبشكل صارخ، وبتنا على سبيل المثال لا الحصر نلحظ ارتفاعًا لأصوات أمريكية مؤثرة تطالبه بوقف اعتداءاته، والتراجع عن إجراءاته، وكان لحالة الإسناد الإعلامي الكبيرة، وحجم الضخ الإعلامي الهائل لصالح الحق الفلسطيني على منصات التواصل الاجتماعي، أثر بالغ على تحريك الميادين والشوارع، ودفع الحكومات للتحرك خوفًا من تطور الأمور وخروجها عن السيطرة، ليس فقط في فلسطين بل في مناطق أخرى في العالم اشتعلت فيها المظاهرات أيضًا.

كانت براعة الصحفيين والإعلاميين والنشطاء الفلسطينيين، ومن ساندهم في نقل الأحداث، مصدر إلهام للكثيرين، ومحركة لأعداد كبيرة من الجماهير والمشاهير على منصات التواصل، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تحريك الرأي العام تجاه القضية، وعلى إثر ذلك كانت العديد من الفعاليات والتحركات على الأرض، والتي كان الكثير منها يتم

رغم انحياز القائمين على منصات التواصل والإعلام الغربي للاحتلال إلا أن الصوت الفلسطيني اخترق المدى هذه المرة

الدعوة له عبر منصات التواصل.

ومن أبرز المستجدات في هذه المرة، دخول فئات وشرائح جديدة من المشاهير وأصحاب حسابات وصفحات معروفة في مجالات غير سياسية، كتلك المهتمة بالحديث عن الألعاب والفن والرياضة والترفيه، إلى ميدان التوعية بما يجري في فلسطين، وهو ما كان له تأثير واضح أيضا ساعد في جعل القضية محط أنظار المجتمعات العربية والإسلامية والعالمية على نطاق أوسع من فترات سابقة، لقد كانت حلقة متصلة ومتكاملة من الجهود من داخل فلسطين وخارجها، غير أن العنصر الرئيسي والذي أضفى حيوية وقوة كبيرة للأحداث، هو وجود الفلسطيني مدافعا عن حقه ومطالبا بأرضه في صورة جمعت بين المأساة والبطولة، ناهيك عن أن الحق الفلسطيني في ذاته قوي، ولا يحتاج الكثير لإثبات مصداقيته لدى عموم الناس.

ورغم انحياز القائمين على منصات التواصل والإعلام الغربي، إلا أن الصوت الفلسطيني اخترق المدى ووصل إلى شرائح واسعة في المجتمعات الغربية، وكان واضحا مدى تأثرها بالرواية الفلسطينية، ومن ذلك أننا رأينا مظاهرات كبيرة وتفاعلًا أمريكيًا غير مسبوق مع القضية الفلسطينية، وكذلك الحال في بريطانيا ودول غربية أخرى، شهدت حراكًا كبيرًا لصالح القضية الفلسطينية، ورأينا أشكالًا متنوعة من الحراك بما في ذلك اعتراض عمال موانئ في دول غربية على نقل حمولات كانت متجهة إلى الاحتلال.

شهدنا أيضًا تغيرًا واضحًا في خطاب العديد من الشخصيات الغربية بما فيها شخصيات أمريكية من الحزب الحاكم، وعلى صعيد مؤسسات الإعلام الدولية، وكان

واضحا أن انحيازها للاحتلال تأثر ولو نسبيًا، لكن لا يمكن القول بأنها انتقلت إلى صف الفلسطينيين، فبعضها على ما يبدو كان يساير المزاج العام لفئة كبيرة من الناس والمجتمعات، سواء تلك التي ظهرت عبر منصات التواصل تنادي بحقوق الشعب الفلسطيني، أو تلك التي نزلت إلى الشارع.

لم يكن تأثير منصات التواصل الاجتماعي فقط دوليًا أو عربيًا، بل كان له بالغ الأثر أيضًا على الرأي العام المحلي، وساهم في تشكيل حالة وعي فلسطينية رافضة على نحو واسع لانتهاكات الاحتلال وممارساته العدوانية، وجرائمه بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الاحتلال يحاول إحالة ما يجري على الأرض من حراك وفعاليات فلسطينية إلى منصات التواصل، لا إلى جرائمه وعدوانه في محاولة لقلب الرواية وإظهاره بمظهر المدافع عن نفسه، والفلسطيني بمظهر المعتدي، وهو تزييف للحقيقة، كما هو ديدن الاحتلال منذ أن وصل أرضنا، واستخدم الأكاذيب ضد شعبنا ومازال، كل المشاهد والأنباء التي يجري نقلها لمنصات التواصل الاجتماعي من القدس وغزة والضفة والداخل المحتل، هي صورة الاحتلال الحقيقية، فإن كان المحتلون يرون أن صورتهم وحقيقتهم تثير الرأي العام ضدهم، فالمشكلة فيهم وليست فيمن ينقلها ليراها الناس.

من المهم دائما أن نركز على أصل الأحداث وتسلسلها، سواء كانت بفعل مباشر من الاحتلال، أو نتيجة تراكمات ظلمه، ومن المهم الإشارة إلى أم المشكلات؛ وهي استمرار الاحتلال، فما يقوم به الفلسطيني سواء على الأرض أو عبر الإعلام ليس سوى شكل من أشكال الدفاع عن النفس، الاحتلال مجرم سواء كان يقصف أو كان في فترة هدوء، مادام يسرق الأرض وينتهك الحقوق، والفلسطيني بريء وهو يدافع عن نفسه وأرضه وحقه.

تضامن شعبي يخرس المطبعين

لم يكن تأثير الثورة الرقمية المساندة لفلسطين على الاحتلال وحده، فيبدو أن دول التطبيع العربي قد شعرت بحرج شديد، إذ وجدت نفسها مكشوفة أمام شعوبها وفي نوع من العزلة والخوف من القادم، أما الأنظمة السابقة في التطبيع فقد تركت مساحة نسبية لشعوبها من أجل التعبير عن آرائهم وغضبهم، ورأينا دعوات عبر منصات التواصل الاجتماعي من أجل التوجه إلى الحدود في الأردن والعراق، ويتضح من مراقبة الأدوات الإعلامية لبعض دول التطبيع لجوئها لشيطنة المقاومة الفلسطينية، ومهاجمة الحق الفلسطيني، والتشويش لصالح الاحتلال، في محاولة لضرب حالة التفاعل الكبيرة مع «القضية الفلسطينية».

وقد كان واضحا في هذه الجولة ارتفاع أصوات التأييد للمقاومة الفلسطينية من الجماهير خارج فلسطين، وليس فقط حالة تضامن اعتيادية ضد الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، فمن أهم ما تركه هذا الحراك هو شعور القدرة على هزيمة الاحتلال، وتصاعد روح العزة لدى الشعوب، وهو ما زاد من تخوفات العديد من الأنظمة وفي مقدمتها أنظمة التطبيع.

وترجمة لتلك الروح كانت هناك العديد من الأصوات بما فيها أصوات نواب منتخبين في بعض الدول، وكتل نيابية، تنادي بترسيخ العلاقات مع المقاومة الفلسطينية، وتقديم الدعم لها.

كان لبيانات المقاومة وخطابها

وطريقة حضورها عبر منصات التواصل ووسائل الإعلام المختلفة بالتزامن مع أدائها الميداني، دور أساسي ومهم في تحفيز الجماهير، وإلهاب مشاعرها لصالح الحق الفلسطيني، الأمر الذي لمسناه في التفاعل الكبير من الجماهير داخل فلسطين وخارجها، واحتفائها بالقادة والناطقين باسم المقاومة، أمثال أبو خالد الضيف، وأبو عبيدة، والذي عبروا عنه بمختلف الأشكال والأدوات، سواء عبر منصات التواصل الاجتماعي، أو باللافتات والرسومات والأغاني والأشعار، وما إلى ذلك من أشكال أخرى، كان محببًا لهم أن يجدوا من يقف ندًا للاحتلال والظلم في ظل حالة الخنوع التي تعيشها الكثير من الأنظمة، وفي ظل حالة التطبيع الرسمي، وكان واضحًا أن الناس متعطشون لمشاعر العزة، ويحبون «المؤمن القوي» المدافع عن أرضه وحقه، فهو يلهمهم ويمثلهم، لذلك يقفون إلى جانبه ويدعمونه، ولا يكتفون بالتعاطف معه كما يفعلون مع المظلوم عموما.

من المهم القول: إن المقاومة أو النضال الفلسطيني لم يكن منحصرًا في غزة وحدها، إذ انتفض الفلسطينيون في القدس، حيث انطلقت شرارة الأحداث من باب العامود وحي الشيخ جراح، وانتقلت إلى غزة ومنها إلى اللد وأم الفحم والناصرة وكل الداخل المحتل، ومن ثم إلى جل مدن وقرى الضفة في صورة نضال بهي، اشترك فيه الشعب الفلسطيني في كل فلسطين من نهرها إلى بحرها.

جيل كامل تعرف على فلسطين في الأيام الأخيرة، وتجاوز التأثير حد المعرفة بالأحداث إلى العودة إلى أصل القضية، ومن الأسباب لذلك أن المعركة كانت مرتبطة بعدة أحداث تعتبر امتداد للنكبة الفلسطينية، وتتناول القضية من عدة جوانب، وتبرز على نطاق

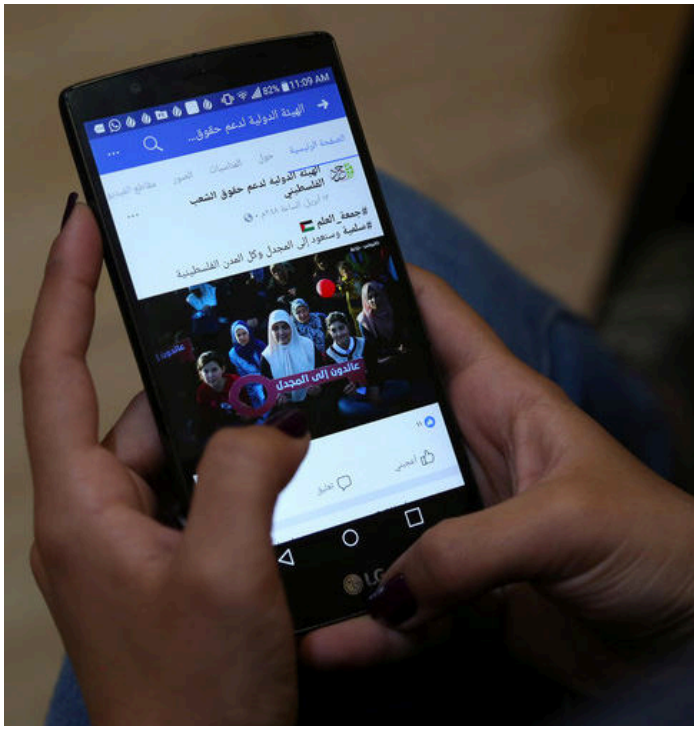

واسع أصناف الانتهاكات التي يعيشها الفلسطينيون، قضية حي الشيخ جراح، وأحياء سلوان، تلخص المأساة الفلسطينية المتمثلة بشعب جرى تهجيره قسرا عن أرضه، وما جرى في المسجد الأقصى من انتهاكات إسرائيلية أعاد الحيوية إلى البعد الديني الإسلامي للقضية، والعدوان على غزة وانتفاضة مقاوميها أعادا حضور صورة كفاح ونضال الشعب الفلسطيني، كما تبددت الكثير من الخرافات التي تقال عنه زورًا وبهتانًا، وأظهرت وحشية الاحتلال وبشاعة إجرامه.

ليست المرة الأولى التي نشهد فيها تفوقا للرواية الفلسطينية على منصات التواصل الاجتماعي، فقد سبق هذه المرة مرات سابقة، منها على سبيل المثال، ما حدث أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014، حيث تفوقت يومها الرواية الفلسطينية بشكل واضح على دعاية الاحتلال، كان التفاعل كبيرًا مع الحق الفلسطيني، وتضررت صورة الاحتلال وظهرت فظائعه للعالم على نحو واسع، غير أن الاحتلال زاد من حضوره عبر المنصات بشكل ملحوظ بعد تلك الحرب، وأفرد لها ميزانيات خاصة وفرقًا ولجانا متخصصة. ومن الواضح أن الاحتلال تعاون مع جهات من دول مختلفة في ذلك، بالإضافة لاستخدامه انحياز منصات التواصل الاجتماعي له، وعلى ما يبدو أنه ساهم في صنع بعض الخوارزميات التي تحارب المحتوى الفلسطيني الرافض للاحتلال، من خلال تزويد منصات مثل فيسبوك بقاعدة بيانات فيها أسماء شخصيات فلسطينية ناضلت ضد الاحتلال، وفيها مصطلحات وصور وما شابه جرى من خلاله تقييد ومحاربة المحتوى الفلسطيني، بالإضافة لملاحقة أسماء وصفحات وحسابات بعينها، وتقييد وصولها، وبث الأكاذيب والدعايات المضللة، واستخدام أساليب مختلفة للتشويش على الوعي، وأيضًا استخدام شخصيات وأدوات مختلفة من أجل التمهيد للتطبيع أو قبوله شعبيًا، بما في ذلك بعض المشاهير، إلا أنه كان يُصدم في كل مرة بالرفض الشعبي، وكانت الضربة الحاسمة لكل هذه الجهود، هي ما جرى خلال الجولة الأخيرة، حيث تبين للاحتلال ومن معه أن ما بنوه خلال سنوات من سرديات ودعاية لصالح الاحتلال والتطبيع انهار في أيام.

جهد فردي في مواجهة عمل منظم

لم يكن قصف الأبراج التي ضمت مكاتب الصحف والمؤسسات الإعلامية إلا دليلًا على الإفلاس الإسرائيلي أمام تفوق الرواية الفلسطينية، كما أن لجوء وزير حرب الاحتلال غانتس إلى الجلوس مع إدارات مواقع التواصل الاجتماعي خلال العدوان، دليل آخر على العجز، ومحاولة نتنياهو فرض حظر على منصات التواصل خلال المعركة، يعزز الدلائل على حجم الخيبة التي مني بها الاحتلال في هذا الميدان.

يدل هذا السعار الإسرائيلي من منصات التواصل، وهذه المحاربة الشديدة للأصوات الفلسطينية فيها، على حجم ومدى تأثيرها، ولعل نتنياهو كان أكثر وضوحًا عندما قال بأن الرأي العام العربي أكبر عقبة أمام التطبيع.

من المهم القول أن الجزء الأكبر والأكثر تأثيرا وحضورًا للفلسطينيين ومن معهم على منصات التواصل الاجتماعي هو جهد أفراد لا مؤسسات، ولعل لهذا أثره المهم والحيوي في فترات اشتعال الأحداث والمعارك، غير أنه قد لا يكون كافيًا أو مناسبًا في فترات الهدوء التي ينصرف فيها الناس إلى أعمالهم، الأمر الذي يؤثر سلبا على حضور القضية على المنصات، في حين أن جهود الاحتلال هي بدرجة أساسية جهود مؤسسات تعمل طوال العام دون انقطاع، حيث يعمل الاحتلال على استخلاص العبر بعد كل معركة، إضافة إلى وضع الحلول والخطوات اللازمة لمواجهة تأثيراته، حيث يحاول معالجة صورته في الرأي العام بوضع برامج متعددة، ورصد ميزانيات ضخمة، بما يحقق له عدة أهداف على صعيد الدعاية، سواء كانت دفاعية مثل تقديم نفسه بسردية مخادعة كمظلوم لديه أحقية متوهمة، أو كانت هجومية يريد من خلالها أن يعيد ما تسمى هيبة كيانه الهش، وقوة الردع التي تآكلت.

تلقى الاحتلال ضربات موجعة في ميدان الإعلام والفضاء الرقمي خلال المعركة الأخيرة، إلا أنه ما يزال موجودًا ويتمتع بقوة وقدرة على العمل، لهذا وغيره ينبغي أن يستمر الحراك الإعلامي، والتفكير في مشاريع دائمة تحافظ على الوعي والحضور القوي للقضية، وتبني على الجهود الفردية وتستثمر فيها وفيما أنجزته، لتبقى مستمرة طوال العام تعمل على تأصيل القضية في النفوس، وترسيخها، وحماية وعي الأجيال، وأيضا للعمل على إحباط مشاريع الاحتلال التي تهدف لصهينة العقول والأفكار.

الحرب المنظمة التي يقوم بها الاحتلال ومن معه ضد المحتوى الفلسطيني والنشطاء الفلسطينيين، تحتاج إلى جهد منظم بأكثر من مسار من أجل التصدي لها بكفاءة عالية.

تقنين الشريعة الإسلامية بين الجهد العلمي والسلطة السياسية

كلما تطورت المجتمعات ازداد تعقيد القواعد التي تنظم العلاقات بين أفراده، وكلما ارتفع مستوى المدنية والحضارة أصبحت النظم القانونية أكثر تماسكًا ووضوحًا وهيبة

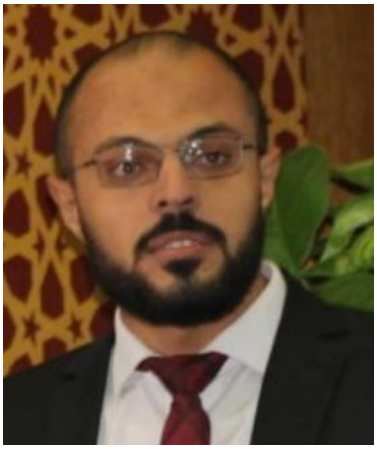

إسلام هلال

محام وباحث دكتوراه متخصص في الشريعة والقانون، مهتم بقضايا تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وآثاره الاجتماعية والسياسية

يرتبط وجود القانون بالحضارة والاجتماع البشري، فالإنسان لا ينفك عن الحياة في مجتمع يكون عضوًا فيه، وكل مجتمع تكون له قواعده التي تضبط علاقات أفراده فيما بينهم، وكلما تطورت المجتمعات ازداد تعقيد القواعد التي تنظم العلاقات بين أفراده، وكلما ارتفع مستوى المدنية والحضارة أصبحت النظم القانونية أكثر تماسكًا ووضوحًا وهيبة، حيث تصبح القواعد القانونية مشروعة بحكم مصدر التشريع المتوافق عليه وملزمة بقوة سلطان الدولة، وهو ما يُمَكن القانون من أداء دوره في المجتمع، باعتباره ضمانة للحصول على الحقوق وأداء الالتزامات.

لقد بدأ الإنسان بتدوين القوانين في أزمنة موغلة في القدم، فهناك قانون «تحوت» الذي أصدره الملك مينا الفرعوني (4200 ق.م)[1]، كما عثر الباحثون على ثلاث رُقم (ألواح) طينية مكتوبة في العصر الآشوري القديم (2000-1350 ق.م) مدون عليها بعض القواعد القانونية[2]، وهناك قانون حمورابي، والألواح الاثنا عشر، وغير ذلك من الجهود القانونية التي ارتبطت بتطور

1- تاريخ القوانين مدخل إلى دراسة القوانين القديمة، علي محمد جعفر (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998) ص 29.
2- تأريخ القانون، صاحب عبيد الفتلاوي (طنطا: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998) ص 67.

التقنين يتجاوز حدود الاجتهاد العلمي في الفقه، ليتوغل في مساحة سياسية تتعلق بسلطة الحكم واختياراتها القانونية

المجتمعات المتناثرة إلى دولة موحدة، وارتبطت بتغير مصدر الحق من القوة إلى القانون، وانتقال سلطة التنفيذ لتصبح في يد الدولة حصرًا، بعد أن كانت في يد الأقوى والأكثر نفوذًا في المجتمعات المتخلفة حضاريًا.

إذن تتمحور فكرة القانون حول وجود قواعد «ما» تنظم العلاقات داخل المجتمع، وتتسم بالإلزام، وفكرة التقنين تعتبر تدوينًا لأحكام القانون، وحسمًا للخلاف حول وجوده، وتضييقًا لدوائر الرأي والاجتهاد في تطبيق أحكامه، وهو بهذه الصورة أحد مظاهر ارتقاء الأنظمة القانونية تشريعًا وتطبيقًا، وأحد معالم التطور الحضاري للمجتمع.

كان لا بد من هذه المقدمة للوصول إلى فكرة مهمة مفادها: أن تقنين أحكام الشريعة الإسلامية لا يقتصر على مجرد صياغة الأحكام الفقهية في قالب قانوني مكون من مواد وفقرات ذات أرقام مرجعية وصياغة محكمة لا تحتمل التأويل، بل فيه معنى آخر وهو: إلزام عموم الناس برأي فقهي معين، وجبر الخاضعين لحكم القانون على الانصياع لأحكامه، دون توفر إمكانية الاختيار بين المذاهب والاجتهادات.

والتقنين بهذا المعنى يتجاوز حدود الاجتهاد العلمي في الفقه، ليتوغل في مساحة سياسية تتعلق بسلطة الحكم واختياراتها القانونية وفق رؤيتها للمجتمع والدولة.

اجتهادات متعددة وقانون موحد

ارتبط تطبيق أحكام الشريعة ابتداء بالسلطة النبوية التي أسبغها الله على نبيه الكريم ﷺ، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65] ثم اجتهادات الخلفاء وولاة الأمر والقضاة، وهي ما أقره النبي ﷺ باعتباره أمرًا مشروعًا.

ففي حديث معاذ عندما أرسله النبي ﷺ إلى اليمن وأقره على اعتبار اجتهاده في حال لم يجد في الكتاب أو السنة ما يقضي به، قال معاذ «أجتهد رأيي ولا آلو»[3]، وهذه الاجتهادات موجودة منذ عصر النبوة، سواء أكانت اجتهادات جماعية أم فردية، وسواء أكان مصدرها سلطة سياسية أو قضائية، ففي كل الأحوال كانت هذه طبيعة المرحلة الأولى من التشريع الإسلامي، حيث كان للقضاة الحرية في الاستنباط المباشر من القرآن والسنة المطهرة، دون وجود إلزام برأي معين في الأعم الأغلب.

بدأت فكرة التقنين تراود أذهان الحكام مع استقرار الدولة، والرغبة في توحيد مؤسساتها، ولقد عبر عن هذه الفكرة ابن المقفع (142هـ) في رسالته إلى أبي جعفر المنصور (158هـ)، والتي جاء فيها: «... ومما ينظر أمير المؤمنين فيه اختلاف هذه الأحكام المتناقضة التي قد بلغ اختلافها أمرًا عظيمًا في

3 - من حديث معاذ بن جبل في مسند أحمد (22100) ونص الحديث:
(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن، فذكر: كيف تقضي إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله، قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، قال: فضرب صدري فقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضي رسوله).

الدماء والفروج والأموال، فيستحل الدم والفرج بالحيرة، وهما يحرمان بالكوفة، ويكون مثل ذلك الاختلاف في جوف الكوفة، فيستحل في ناحية منها ما يحرم في ناحية أخرى، فلو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأقضية والسير المختلفة، فترفع إليه في كتاب ويرفع معها ما يحتج به كل قوم من سنة أو قياس، ثم نظر أمير المؤمنين في ذلك وقضى في كل قضية رأيه الذي يلهمه الله، ويعزم له عليه، وينهى عن القضاء بخلافه، وكتب بذلك كتابًا جامعًا عزمًا، لرجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ حكمًا واحدًا صوابًا ورجونا أن يكون في اجتماع السير اجتماع الأمر برأي أمير المؤمنين وعلى لسانه، ثم يكون ذلك من إمام إلى آخر، آخر الدهر إن شاء الله»[4].

هنا ينقل ابن المقفع مشكلة اختلاف القضاة في الأحكام، سواء في الأقطار المختلفة أو داخل المدينة الواحدة، ويتحدث عن الأثر السلبي لذلك على الأموال والأعراض، ويقترح الحل في «تدوين كتاب» يعتبر مرجعية قانونية للقضاة في كل البلاد.

ويعتبر موطأ الإمام مالك بن أنس (179هـ) أول «تقنين» لأحكام الشريعة الإسلامية، والمقصود هنا التقنين من زاوية الإلزام وليس بمعنى التدوين في صورة فقرات قانونية، حيث إنه وضع استجابة لرغبة رأس السلطة السياسية آنذاك في توحيد أحكام القضاء، وقد وردت العديد من الروايات في تحديد الخليفة الذي طلب من الإمام مالك أن يقوم بتدوين الموطأ، فمن ذلك ما روي بأن المهدي قال لمالك: «ضع

4- جمهرة رسائل العرب في عصور العربية، أحمد صفوت زكي (بيروت: المكتبة العلمية، 1937) 26/3.

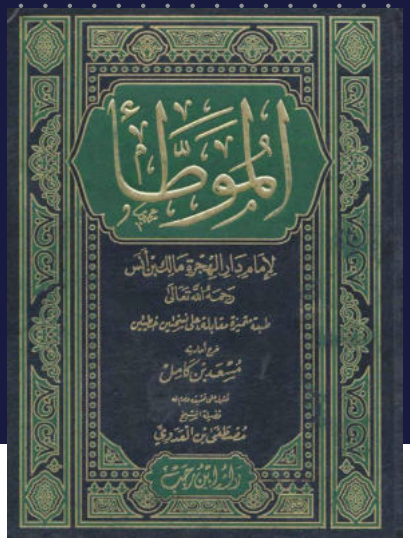

كتابًا أحمل الأمة عليه، فقال مالك: يا أمير المؤمنين أما هذا الصقع -وأشار إلى المغرب- فقد كفيتكه، وأما الشام ففيهم الرجل الذي علمته -يعني الأوزاعي- وأما أهل العراق فهم أهل العراق».[5]

كذلك ورد أن مالكًا قال: «شاورني في ثلاثة: أن يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه، وفي أن ينقض منبر رسول الله ﷺ ويجعله من جوهر وذهب وفضة، وفي أن يقدم نافع بن نعيم إمامًا يصلي بالناس في مسجد رسول الله ﷺ، فقلت: يا أمير المؤمنين أما تعليق الموطأ في الكعبة فإن أصحاب رسول الله اختلفوا في الفروع، فافترقوا في البلدان، وكل عند نفسه مصيب، وأما نقض المنبر فلا أرى أن تحرم الناس أثر رسول الله ﷺ، وأما تقديمك نافعًا يصلي بالناس، فإن نافعًا إمام في القراءة لا يؤمن أن تبدر منه في المحراب بادرة فتحفظ عنه، فقال: وفقك الله يا أبا عبدالله».[6]

وفي رواية: «يا أمير المؤمنين قد رسخ في قلوب أهل كل بلد ما اعتقدوه وعملوا به، وردّ العامة عن مثل هذا عسير».[7]

وهنا يظهر الخلاف بين رجل الدولة الذي يريد توحيد القضاء والأحكام الشرعية في عموم مناطق ولايته، وبين الإمام مالك بنظرته الفاحصة التي جعلته يأبى ذلك التقنين، ربما رغبة في احتفاظ الأمة بحريتها في الاجتهاد والعمل وفق هذا الاجتهاد، وربما انطوى هذا الأمر على رفض سلبي للسلطة السياسية آنذاك، وقد بلغت من سفك دم المسلمين مبلغًا كبيرًا، ولعل مما يؤكد ذلك آراؤه السياسية الأخرى مثل مسألة «عدم اعتبار طلاق المكره»، وإسقاطاتها السياسية على اعتبار قياس البيعة على الطلاق وعدم اعتبار الإكراه في كليهما، وهو ما سبب له الوقوع في محنة سياسية كبيرة مع العباسيين.[8] تأتي المحطة التالية لتقنين الشريعة الإسلامية في المدونة الأشهر وهي «مجلة الأحكام العدلية»، التي وضعتها لجنة من علماء الدولة

5- ترتيب المدارك، القاضي عياض (الرباط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1983) 193/1.
6- حلية الأولياء، أبو نعيم (بيروت: دار الكتب العلمية،1988) 232/6.
7- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985) ط 3 78/8.
8- لمزيد من التفصيل عن آراء الإمام مالك في السياسة انظر: مالك - حياته وعصره وآراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت.) ط 2 ص122 وما بعدها.

هنا يظهر الخلاف بين رجل الدولة الذي يريد توحيد القضاء وبين الإمام مالك بنظرته الفاحصة ورغبته في احتفاظ الأمة بحريتها

العثمانية، وبدأ العمل فيها بتكليف من السلطان عبد المجيد، وتكونت من 1851 مادة، وصدرت آخر أعدادها عام 1882م، ولم تكن هذه هي المحاولة الأولى للتقنين في الدولة العثمانية، فقد سبقها جمع كل الأقطار العثمانية على الإفتاء بالمذهب الحنفي، واعتماده مذهبًا للدولة، وهو ما ارتبط بتوسع الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول (1520م)، ومن بعد ذلك مدونة «قانون نامة» التي أصدرها السلطان سليمان القانوني (1566م)، وهي مدونة أقرب إلى الدساتير منها إلى القوانين، حيث أنشأ بمقتضاه منصب شيخ الإسلام، ونظم التراتيب القضائية لتصبح جزءً من مكونات الدولة، وتحت تحكم كامل من السلطة السياسية فيها. لكن كل المحاولات السابقة على مجلة الأحكام العدلية، كانت تتعلق بالسيطرة على القضاء والإفتاء عبر التحكم في اختيار القاضي والمفتي وعزلهما، وامتلاك السلطة السياسية لأدوات السيطرة عبر الاستمالة أو الضغط، بينما تغيرت وجهة الدولة تمامًا في السيطرة على الشق القانوني من تنظيم المجتمع، فأصدرت «المجلة» التي اعتبرت تقنينًا معتمدًا للأحكام في الدولة العثمانية.

إلغاء الخلافة: شريعة ضائعة وقوانين جديدة

مع انهيار الدولة العثمانية، وإلغاء الخلافة رسميًا سنة 1924م، لم تعد للمجلة ذات المكانة العملية قيمة عظمى، حيث بقيت أحكامها مطبقة بصورة محدودة جغرافيًا (مازالت أحكام المجلة مطبقة في فلسطين دون غيرها)، وبقيت باعتبارها مرجعًا لبعض قوانين الأحوال الشخصية دون اعتماد نصوص أحكامها، حيث أصبح لكل دولة دستور وقوانين مختلفة، وتحولت جهود تقنين أحكام الشريعة من كونها تكليفات من الدولة إلى كونها تصورات ومقترحات من النخب العلمية والسياسية إلى الدولة!

تعددت بعد ذلك محاولات التقنين منها:

أعمال قدري باشا (1886م) حيث كتب ثلاث كتب أحدها في المعاملات أسماه مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان احتوى على 941 مادة، وآخر في الوقف أسماه قانون العدل والإنصاف في القضاء على مشاكل الأوقاف في 646 مادة، والأخير كان في الأحوال الشخصية أسماه الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية في 647 مادة.

وهناك محاولات مجمع البحوث الإسلامية[1] التي بدأ التمهيد لها في عام 1968م وانطلقت في عام 1970م، ونتج عنها أربع كتب يختص كل منها بتقنين مذهب من المذاهب الأربعة في الفترة بين (1972 - 1974).

وهناك أعمال مجلس الشعب المصري (1978 - 1982) وقد صدرت أعمال المجلس منظومة قانونية متكاملة عبر مشروعات لقوانين المعاملات المدنية، والإثبات والتقاضي والعقوبات والتجارة العامة والتجارة البحرية، وجدير بالذكر أن الدكتور

1- انظر تفصيلًا: الشريعة الربانية المعجزة والقوانين الوضعية العاجزة للدكتور عبد الستار فتح الله سعيد ص 52 وما بعدها

المسار المؤثر الذي ينبغي أن يسلكه الراغبون في عودة الشريعة الإسلامية إلى التطبيق هو المسار السياسي دون غيره

صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب آنذاك أشار إلى أن أعضاء اللجان الفنية والعاملين بأمانة المجلس لم يتقاضوا أجرًا على هذا الإنجاز الضخم.

كما أن هناك المؤتمر الثاني لوزراء العدل العرب في صنعاء 1981م، والذي أقر خطة الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب للمنظمة، لتوحيد التشريعات العربية على أساس الشريعة الإسلامية، ومنها، القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية (وثيقة الكويت 1984م)، والتنظيم القضائي الموحد (نظام الدار البيضاء 1986م)، والقانون العربي الموحد للتسجيل العقاري 1994م، وقد أصدرت القانون المدني العربي الموحد، والقانون الجزائي العربي الموحد 1996م، والقانون النموذجي العربي الموحد لتنظيم السجون 2000م، والقانون العربي الموحد لرعاية القاصرين 2002م.

كل هذه الأعمال الجليلة بقيت في خانة «المحاولات»، حيث افتقدت للعنصر الرئيسي لعملية التقنين وهو اعتماد السلطة السياسية، لذا فإن المسار المؤثر الذي ينبغي أن يسلكه الراغبون في عودة الشريعة الإسلامية إلى التطبيق باعتبارها منظومة شاملة تغطي مظاهر الحياة جميعها، هو المسار السياسي دون غيره، فمحاولات التقنين التي بين أيدينا تكفي باعتبارها أساسًا قابلًا للتطبيق الفوري إذا توفر القرار السياسي لذلك.

وكما رأينا معًا في ثنايا هذا المقال الموجز، أنه عند توفر القرار السياسي بتقنين أحكام الشريعة الإسلامية تم ذلك سواء عن طريق اعتماد أحد المذاهب، أو إصدار مدونات دستورية أو قانونية، وعندما لا يكون هذا الأمر في مخطط السلطة السياسية فإن كل المدونات القانونية تبقى مجرد اجتهادات علمية ومقترحات نخبوية لا أكثر.

رؤى الإخوان الاقتصادية: بين الأخلاق الإسلامية وروح الرأسمالية

يحاكي عنوان المقال كتاب ماكس فيبر محاولًا تفسير بعض تصورات الإسلاميين التي تبحث عن تسويغ ديني وترى أن الإسلام يحث على نمط معين

بلال هشام

طالب ماجستير اقتصاد سياسي بجامعة هامبورج في ألمانيا
خريج أقسام علوم سياسية وعلاقات دولية، واقتصاد، وعلم الاجتماع من جامعة مرمرة بتركيا
مهتم بالاقتصاد السياسي، والحركات الاجتماعية، والجيش والسياسة

بعد أن فرغت من درس عن الأيديولوجيات السياسية، وما تحمله كل منها من رؤى اقتصادية، توجهت إلى البروفيسور وكان يحمل توجهًا إسلاميًا، وسألته: ما أقرب هذه الأفكار إلى الإسلام؟ فأجابني الليبرالية! وأكمل حديثه: عندما قدم بعض الصحابة للرسول طالبين منه أن يخفض الأسعار رفض الرسول وقال «المسعر هو الله»، لذا فإن على الدولة ألا تتدخل في الاقتصاد كما يقول الليبراليون.ج، ومن هنا بدأ تساؤلي عن تصورات الإسلاميين الاقتصادية في عالم تحكمه الرأسمالية، ولم تشكل إلا الاشتراكية تحدياً لهذا النظام.

لعل أبرز منطلقين من منظور علم الاجتماع لدراسة نظام اقتصادي وعلاقته بمنظومة أفكار، هما ما قدمهما الألمانيين كارل ماركس وماكس فيبر، فبينما يرى الأول أن المجتمع يتكون من بنية تحتية وأخرى فوقية، وتتحكم الأولى وتشكل الثانية، يقول ماركس أن البنية التحتية تحتوي الاقتصاد، وعلاقات الإنتاج وأنماطه، بينما تشكل الفوقية فيها الأفكار والقوانين والفن، وحتى الدين.

ويمكننا القول إن نمط الإنتاج -المنظومة

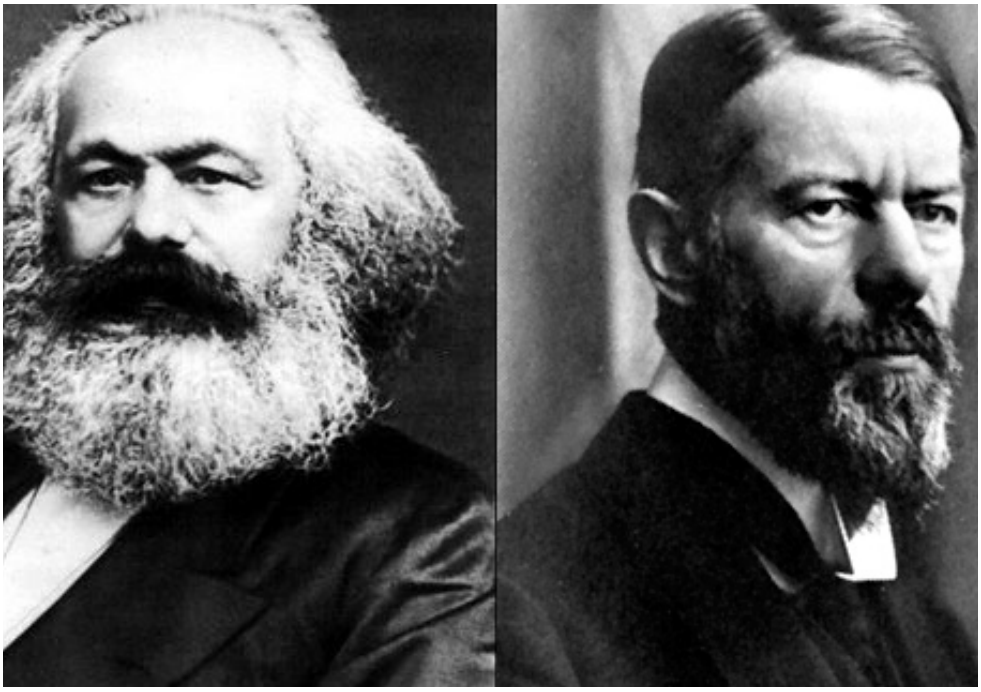

الاقتصادية- هي ما تشكل المنظومات الفكرية والسياسية والاجتماعية، أو كما لخصها انجلز راثيًا صديقه: «اكتشف ماركس قانون تطور التاريخ البشري.. الحقيقة البسيطة التي أخفاها حتى الآن النمو المفرط للأيديولوجيا: أن الجنس البشري عليه أن يأكل ويشرب ويسكن ويلبس قبل كل شيء، قبل أن يتمكن من السعي إلى السياسة والعلوم والفن والدين وغيرها[1]»

وعلى الطرف الآخر يجادل فيبر بالنقيض أن منظومة أفكار، هي ما تساهم وتشكل أفكار تعد الأساس لمنظومة اقتصادية، أو كما يسميها روح الرأسمالية، فهذا الباحث الكالفيني لم يرَ في الرأسمالية شرًا ودرس كيف ساهمت البروتستانتية-الكالفينية ومنظومتها القيمية التي تحث على العمل والنسكية (الزهد)، وتفسيره لعقيدة القدر لديهم أنها أيضًا دافعة للعمل، وكل هذا تباعًا سيؤدي للرأسمالية، وهو ما رصد أنها بالفعل لا توجد إلا في الأمم البروتستانتية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية .

يحاكي عنوان المقال كتاب ماكس فيبر، محاولًا تفسير بعض تصورات الإسلاميين التي تبحث عن تسويغ ديني، وترى أن الإسلام يحث على نمط معين، فبالتالي هم يستنبطون أن منظومة الإسلام الفكرية شكلت تصوراتهم الاقتصادية، وعلى كلٍ فالمقال نفسه سيميل إلى الوصف والنقد، مناقشًا حالة إخوان مصر، دون أن يتبنى أحد الموقفين لتفسير سلوك أو منظومة ما.

1- Frederick Engels' Speech at the Grave of Karl Marx, Highgate Cemetery, London. March 17, 1883. Link
Turner, Bryan S. «Islam, capitalism and the Weber theses.» The British Journal of Sociology 25.2 (1974): 230243-.

ولادة التصورات

في بدايات القرن العشرين غلبت بعض التصورات الاشتراكية على العديد من المفكرين الإسلاميين، فامتلئ كتاب «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» للكواكبي بنداءات الاشتراكية، باعتبارها الحل الأمثل لمشاكل المسلمين، وكذلك صُبغت كتابات سيد قطب في مرحلة اقترابه للإخوان المسلمين، فكان «العدالة الاجتماعية في الإسلام» مثالًا واضحًا على تأثره بهذه النزعة، فيما أتت أبرز الأمثلة من سوريا في كتاب مؤسس الإخوان هناك مصطفى السباعي «اشتراكية الإسلام»، والذي للمفارقة يُحكى أنه كان يوزع في مصر تحت حكم ناصر أثناء قمعه للجماعة، وباستقراء لأعمال حسن البنا مؤسس الإخوان عن تصوراته الاقتصادية، فإنه كان يقرر امتلاكه تصورًا إسلاميًا يختلف عن السائد في عصره من الرأسمالية والاشتراكية، ويقول أنه باتباع هذا النهج سيظفر المسلمون «بكل ما في هذه النظم من حسنات، ويتجنبون كل ما فيها من سيئات»، وهو طبع توفيقي سيصبغ تصورات الإسلاميين في مراحلهم اللاحقة.

وعلى الرغم من هذا؛ فإنه باستقراء رسائل البنا عن الاقتصاد[1] نراها اتسمت بغياب التصور الصلب، وبدلاً من ذلك مالت إلى التفاعل مع مشاكل قائمة، ومحاولة تقديم علاج لها، فيظهر الانشغال بالبعد الوطني، وقضية الاستقلال، ومشكلات العمال، ونقد اللامساواة، والتطلع لتطوير الاقتصاد عامة، وهو ما رآه حوراني في أن كتابات البنا ومدرسته الفكرية لم تختلف عمليًا عن برنامج القوميين الراديكاليين[2] . ولكن ما يطرح سؤالًا عن مدى إدراك البنا للاقتصاد الحديث ونمط إنتاجه، اعتباره أن هذه النظم الاقتصادية «نبتت في غير أرضنا لأوضاع غير أوضاعنا ومجتمعات فيها غير ما في مجتمعنا» في حين كانت مصر خاضعة للمنظومة الرأسمالية المهيمنة عالميًا منذ منتصف القرن التاسع عشر، فواقع مصر الاقتصادي كان قابعًا تحت الرأسمالية[3] ، أو إذا ذهبنا أبعد من ذلك وتبنينا مقولة فالرشتاين بأنه:

«لا توجد اليوم أنظمة اشتراكية في الاقتصاد العالمي لأنه يوجد نظام عالمي واحد [رأسمالي][4]» .

1- حسن البنا (2015). مجموعة رسائل الإمام البنا. دار النداء، إسطنبول. ص175-176 & 704: 720.

2- Hourani, A. (1983). Arabic thought in the liberal age 17981939-. Cambridge University Press. p.360.

3- نزيه الأيوبي (1989). الدولة المركزية في مصر. مركز دراسات الوحدة العربية. & جلال أمين (2012). قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك. دار الشروق.

4 - Wallerstein, I. (1974). The rise and future demise of the world capitalist system: Concepts for comparative analysis. Comparative studies in society and history, 16(4). p.415.

> تجربتهم في الحكم كانت خليطًا من الإسلامية والنيوليبرالية وهو ما أبرز مفهوم النيوليبرالية الورعة

إلى اليمين قليلًا

ولكن هذه الصورة التي تطالب فيها الإخوان الدولة بلعب دور في الاقتصاد سرعان ما تغيرت، فمع القمع الناصري للجماعة اتجهت لنقد الاقتصاد الدولاتي، باعتباره يمثل ميراث الناصرية، ولهذا دعم الإخوان سياسات الانفتاح الاقتصادي للسادات[1] .

لذا ظل الإخوان متأثرين ومتفاعلين مع التغيرات داخل مصر وفقاً للأوضاع الجديدة السائدة، وصاروا قوى محافظة اجتماعيًا وليبرالية اقتصاديًا في نمط مشابه لمحافظي الأنجلو-ساكسون كما تقول جويا، ولكن ينطلق هذا من افتراض وجود توجه نظري أيديولوجي، أو ما رآه بعض الباحثين كتفاهم ضمني مع السادات.

وفي هذا الصدد يتوجه بعض الباحثين لربط ظاهرتي «ما بعد الإسلاموية» التي قدمها آصف بيات، ومحاولات التوفيق بين الديمقراطية والحداثة وبين الإسلام، إلى جانب «إسلام السوق» لباتريك هايني عبر وصفه لحالة التدين البرجوازية التي صاحبت صعود شخصيات مثل عمرو خالد، وما تربطه بين التدين والثراء والحث على قيم السوق، أو حتى توجه بعض المفكرين كالغزالي لتبني بعض أطروحات التنمية الذاتية في كتابه «جدد حياتك»، إلا أنه لا يمكن الوصول لعلاقة سببية بين هذه الحالات وبين توجه الإخوان تجاه النيوليبرالية، فإن كان هناك ترابط زمني وتقاطع في القواعد الاجتماعية لهذه

1- Görmüş, E. (2016). The economic ideology of the Egyptian Muslim brotherhood: the changing discourses and practices. Journal of Emerging Economies and Islamic Research, 4(3). P.62. & Joya, A. (2020). The Roots of Revolt: A Political Economy of Egypt from Nasser to Mubarak. Cambridge University Press. p.157.

كان ميل الإخوان في الماضي للاشتراكية خصوصًا في مراحل النضال ضد المستعمر، لكنه تحول لاحقا تجاه النيوليبرالية مع الإبقاء على نفس أخلاقي ورع

الحالات، إلا أنه لا يرقى لعلاقة سببية. ونفس الأمر ينطبق على «النيوليبرالية الورعة[2]» وهو المفهوم الذي قدمته منى عطية لوصف حالة من توفيق قيم السوق مع التقوى، ومساعدة الآخرين عبر دراساتها للعديد من الجمعيات الخيرية، فالإخوان ليسوا محل بحثها الرئيسي، وإن ظهر تقاطع للحالة الإخوانية مع هذه الظاهرة، ومع ذلك رأت أن تجربتهم في الحكم كانت خليطًا من الإسلامية والنيوليبرالية، وهو ما أبرز مفهوم النيوليبرالية الورعة ، والذي استخدمه خليل العناني لدراسة نفس المرحلة[3] ، وعلى كل لا يمكن إغفال أهمية هذا الترابط ومحاولاته لتفسير أجزاء من الصورة.

وهنا يفتقد الإطار النظري لتوجهات الإخوان الاقتصادية مع وجود فقر في كتاباتهم في هذه الناحية، لذا غلب تحليل العديد من الدراسات لتصريحات ووثيقتي الإصلاح الشامل 2004 والحزب 2007، ومشروع النهضة، واتفاقيات الإخوان في السلطة، لكونها تحمل نواة لتوجهاتهم الاقتصادية، وهو ما سيتبعه المقال مستفيدًا من تحليلات الباحثين.

2- Atia, M. (2013). Building a house in heaven: Pious neoliberalism and Islamic charity in Egypt. U of Minnesota Press. p.26164-163 & 27-.

3- يستخدم العناني Devout بدلاً من pious لعطية، ولكن الدلالة قريبة وتدور بين التقوى والورع.

المعارضة الفضفاضة

تنبع مشكلة هذا التحليل في وجود تصريحات مقابلة تدعم فيها الجماعة حقوق العمال وتنتقد الخصخصة، فمثلًا: ظهرت اتجاهات يسارية في خطاب الإخوان خلال التسعينيات، وترجعها لدخولها في النقابات، وتحالفها مع حزب العمل، أو كخطاب شعبوي معارض[1].

وهنا يجب الإشارة إلى سمة بارزة لخطاب الإخوان عمومًا، وهو كونه فضفاضًا يميل للغموض في مستوى المعالجة التفصيلية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، ولذا قد تشهد الحركة توجهات يمينية ويسارية[2] في نفس الوقت.

لذا يحاجج هذا القسم بأن الخطاب الاقتصادي من موضع المعارضة اتسم بكونه فضفاضًا ويحتوي بداخله على تناقضات وفقر لصياغة السياسات من رؤية صلبة، فالجماعة كانت تنتقد تراجع أدوار الدولة الاجتماعية والاقتصادية، لكنها لم تطالب بتدخل الحكومة، بالإضافة إلى أنها استفادت عبر ملء الفراغ الناتج عن تراجع الدولة بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها[3].

وظل الإخوان ينتقدون الخصخصة، ولكن في برنامجهم الشامل ولاحقًا حتى في مشروع النهضة طالبوا بترشيدها مكتفين بنقد الفساد الملازم لها لا العملية نفسها[4]، وترجع «جويا» سبب نقد الجماعة للخصخصة لكون الدعم العلني لها سيؤدي لتآكل قواعدها من الطبقة الدنيا[5].

1- Joya, Ibid, p.158159-.
2- الأيوبي، مصدر سابق، ص62. ويرى حوراني (مصدر سابق ص360) أن آراء البنا في الاقتصاد لم تكن بدقتها في مسائل أخرى كالتربية والقانون وغيرهما.
3- Al-Anani, K. (2020). Devout Neoliberalism?! Explaining Egypt›s Muslim Brotherhood›s Socio-economic Perspective and Policies. Politics and Religion, 13(4). p.9 & 14.
4- مبادرة جماعة الإخوان المسلمين للإصلاح الداخلي في مصر (2004)، الرابط. & البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي (مشروع النهضة) تحت بند العدالة الاجتماعية.
5- Joya, Ibid, p.158.

وفي نقد لاذع تصف «جويا» التناقضات داخل وثيقة الحزب عام 2007، التي ضمت مزيجًا من قومية اقتصادية وعولمة إسلامية ورأسمالية، فتقول: «احتوى برنامجهم الانتخابي أيضًا على مزيج انتقائي من التزامات السياسة الاقتصادية غير المحددة، مما يعكس فهم الإخوان البسيط نسبيًا للاقتصاد الرأسمالي الحديث»[6]

ويرى محمد عفان أن البرامج التنموية والاقتصادية للإسلاميين لم تكن ناضجة، عكس ما يدعون بكونها مخالفة للسائد على مستوى الخطاب، ولكن في الممارسة كان «استخدامًا فعالًا لأدوات ورؤى تنموية نيوليبرالية»[7] .

كما ظلت أحد مشكلات تصور الإخوان في المعارضة واستمرت بوصولهم للحكم، هي إغفالهم للتناقضات الطبقية أو محاولة تجاوزها حتى لا تصبح مصدراً للتوتر داخل المجتمع[8] ، وظلوا يحاولون توجيه خطاب يخترق الطبقات لكل فئات المجتمع، ولعل هذا يرجع لتبنيهم خطابًا دعويًا «يتحرر من الأرضية الاجتماعية ومن العلاقات المادية القائمة[9]» .

ويمكن تلخيص هذا القسم والتمهيد للقادم بكلمات جمال:

«هذا الخمود شجّع الانطباع بأنه حين كانت جماعة الإخوان في المعارضة كان يمكن لمقاربتها غير الرسمية، أي الجمع بين النيوليبرالية الورعة وغياب أي إجراءات واضحة في مجال السياسة العامة، أن تكون ناجعة، لكن، حالما تسلّمت الجماعة صولجان السلطة بات المسؤولون فيها مُجبرين على التقدّم بسياسات محدّدة[10]» .

6- Joya, Ibid, p.164.

7- محمد عفان، هل تمتلك الحركات السياسية الإسلامية رؤية تنموية؟ يوليو 2021. TRT عربي. الرابط.

8- وائل جمال (2019). الرأسمال الضائع: التحول النيوليبرالي لجماعة الإخوان في مصر. مركز كارنيجي للشرق الأوسط. & Joya, Ibid, p.158.

9- هشام جعفر، الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية. يونيو 2020. الجزيرة نت. الرابط.

10- وائل جمال، مصدر سابق.

مظاهر التوجه الجديد وأسبابه:

بدأت مظاهر التوجه إلى النيوليبرالية مع دعم سياسات الانفتاح للسادات خلال السبعينيات[1] ، وظهرت في دعم الجماعة للملكية الشخصية والقانون الذي مثل انقلابًا على الاستصلاح الزراعي بإعادة أراضٍ كانت وُزعت إلى ملاكها الأصليين عام 1997 [2] .

وفي مبادرة الإخوان للإصلاح عام 2004 تظهر الصياغة كمزيج من استحضار رسالة النظام الاقتصادي لحسن البنا، لكن يظهر تحول مهم وهو الإقرار بما هو قائم من سياسات رأسمالية، حيث تشجيع القطاع الخاص والخصخصة والعولمة مع محاولة تخفيف آثارها، ولكن يلاحظ أيضا استمرار الخليط المكون من نزعات وطنية وتنموية ودعوات الترشيد وغيرها، مما يعكس وضع معارضة لا تقدم سياسات تنطلق من هذه الحلول الوسط التي تفترض الإسلام منبعها، ولم يختلف الوضع كثيرًا في وثيقة الحزب لعام 2007، ولاحقًا برنامج الحزب لعام 2011، والتي تظهر نزعة أخلاقية محاربة للفساد أيضًا.

وبالرجوع لبعض التصريحات، نجد مهدي عاكف يقول: «الأسواق يجب ألا تُمس[3]» ، وفي إحدى تصريحات حسن مالك بعد الثورة مطمئنًا رجال الأعمال قال: «المشكلة الرئيسة لهذه الأخيرة مع السياسات الاقتصادية للرئيس الأسبق حسني مبارك لم تكمن في هذه السياسات بحد ذاتها، بل في فساد رجال الأعمال المُقرّبين من النظام[4]» .

وغيرها من التصريحات التي كان يؤكد فيها خيرت الشاطر أهمية القطاع الخاص في رؤية الجماعة الاقتصادية[5] ، ولعل واحدًا من التصريحات المهمة كان لمحمد مرسي أثناء رئاسته حينما أجاب أن: «اقتصاد السوق لا يتعارض مع الاقتصاد الإسلامي[6]» ، ومن المفارقة أنه في هذا اللقاء اعتبر فوائد قرض صندوق النقد ليس ربا، بل مصاريف إدارية وهو ما يعد تحولًا كبيرًا عن خط البنا الذي كان شديد النقد للفوائد باعتبارها ربا، ولكن يبدو أن

1- Görmüş, Ibid, p.62.
2- باتريك هايني (2015). إسلام السوق. ترجمة: عومرية سلطاني. مدارات للأبحاث والنشر. ص188.
3 - Interview with Joya 2005, Ibid. p.164.
4- وائل جمال، مصدر سابق.
5- Al-Anani, Ibid, p.10.
6- حوار الرئيس الراحل محمد مرسي مع عمرو الليثي، بتاريخ 25 فبراير 2013. الرابط.

السلطة غير المعارضة.

وسار برنامج حزب الحرية والعدالة في باب البرنامج الاقتصادي على خطى سابقيه بإقراره بالسوق الحر مع محاولة تقليل سلبياته، وتأكيد على خطاب أخلاقي ناقد للفساد، بدون انتقاد المنظومة الاقتصادية نفسها[7] ، كما تضمن مشروع النهضة الرجوع لسياسة الخصخصة مع ذكر ترشيدها، وهو ما دفع جمال لوصف مرسي بأنه كان أكثر المرشحين ليبرالية من الناحية الاقتصادية[8] وبالوصول للسلطة يقول جعفر: «لم تكن لدى الحركة حين وصلت للحكم حلول لكيفية التعامل مع مشاكل مصر المزمنة، وافتقرت إلى استراتيجية اقتصادية اجتماعية متماسكة[9].» ، وهو ما قادها إلى المشي على خطىً شبيهة للنظام السابق، ولكن بلا فساد، وتعد أكبر الأمثلة على ذلك الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وقبول إصلاحاته التقشفية المطلوبة، وإن حاولوا تقليل آثارها.

تُرجع العديد من الدراسات التوجه نحو النيوليبرالية إلى النخبة البرجوازية الصاعدة داخل الجماعة التي استفادت من الانفتاح، ويخصون بالذكر الشاطر ومالك وآل الحداد، بالإضافة إلى التغيرات في القاعدة الاجتماعية للجماعة من الطبقات الصاعدة المحافظة المهاجرة من الريف إلى المدن التي تزامنت مع الانفتاح[10] ، ويضيف العناني براجماتية الإخوان وتطلعهم للقبول الدولي[11] .

ويجب التأكيد هنا على أن الجماعة احتوت على العديد من المهنيين والنقابيين، ولكن محل التحليل هو التوجه العام المرصود من خلال بعض التصريحات ووثائق الجماعة وممارساتها في السلطة التي صبغت بالنيوليبرالية، ويرجع هذا لنفوذ النخبة البرجوازية داخل قيادة التنظيم.

ولعل أحد أهم الأسباب هو غياب التصور النظري لمنظومة اقتصادية مستقلة، وادعاء امتلاك تصور يتجاوز ما هو قائم، يحمل مميزاته ويترك عيوبه، وهو ما يحتاج لجهد نظري منه تصاغ سياسات عملية وليس فقط مقولات واسعة تُقال، بالإضافة لكون الشعارات الفضفاضة وإسقاطها على مقابلات لها في الشرع لا ينتج اقتصادًا إسلاميًا كما يقول كوزال، الذي يذهب إلى عدم وجود علم اقتصاد إسلامي، حيث حصرت أغلب الكتابات في أطر معيارية بلا توليد أطر تفسيرية[12] ، فالعجز يطال الإطار الأوسع لما يسمى الاقتصاد الإسلامي.

الخاتمة:

من الصعب القول أن الإخوان تبنوا منظومات اقتصادية بعينها سواء في الماضي أو الآن، وذلك لغياب التأطير النظري لها، ولتعدد التوجهات والطبقات داخل جسد الجماعة، ومع هذا فقد ظهر ميلٌ في الماضي للاشتراكية خصوصًا في مراحل النضال ضد المستعمر، ولاحقًا كان الميل تجاه النيوليبرالية مع الإبقاء على نفس أخلاقي ورع.

7- خليل العناني (2019). الإسلاميون في مصر: تحولات الفكر والممارسة. جسور للترجمة والنشر. ملحق برنامج «حزب الحرية والعدالة» عام 2011، ص206: 217

8- وائل جمال، مصدر سابق.

9- جعفر، مصدر سابق.

10- Willi, V. J. (2020). The Fourth Ordeal: A History of the Muslim Brotherhood in Egypt, 1968–2018. Cambridge University Press. p.157166-.

11- Al-Anani, Ibid.

12- فريد أكوزال (2018). بنية علم الاقتصاد: قراءات مدخلية في فلسفة الاقتصاد المعاصرة. مركز نماء للبحوث والدراسات. ص 257: 272 & 284.

أتلتيك بيلباو: مئة عام من قومية إقليم الباسك الراديكالية

أتلتيك بيلباو : مئة عام من قومية إقليم الباسك الراديكالية

تفوق فريق واحد على وجه الخصوص على الآخرين في كونه صادقًا مع جذوره وهويته، هذا الفريق هو أتلتيك بيلباو المنتمي لإقليم الباسك، فما هي قصة هذا الفريق؟

محمد السيد حجر

كاتب مصري مهتم بالأدب والفنون

في كتابه (علم السياسة: الأسس[1]) يتحدث الكاتب «ستيفن دي تانسي» عن الانقسام السياسي لبعض المناطق والأقاليم داخل نفس الدولة، وهو ما يسميه علماء السياسة بانقسام الخطوط العمودية. يتحدث ستيفن عن أنه كلما كانت هناك روابط اجتماعية واقتصادية بين مجموعة من الناس يعيشون في منطقة واحدة، ينشأ لديهم هوية إقليمية قد تكون في بعض الأحيان أقوى بكثير من الانتماء لهوية الوطن الأكبر الذي ينتمون إليه، وهو ما قد يسبب نزاعات إقليمية وسياسية ورياضية بين هذه الأقاليم وبين الدولة.

على حسب ما ذكر ستيفن، فإنه قوة هذه الهويات تتحدد بناءً على عدة عوامل: كالحجم النسبي لها، والقوة السياسية، والقوة الاقتصادية، فمثلاً قد تلعب مجموعة صغيرة دورًا غير مهم، لكنه مفيد مثل الصينيون والهنود الذين يديرون مطاعم الوجبات السريعة في مجتمعات غير مقسمة، في حين أنه يمكن لجماعة من نفس الحجم أن تمتلك قطعة أرض تعيش فيها وتزرعها، وهو ما قد يحقق

1- كتاب علم السياسة: الأسس، ستيفن دي تانسي، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

لها شيئًا من الاكتفاء الذاتي، لكنه قد يعرضها في المقابل للضغط السياسي.

تشتهر إسبانيا على نطاق واسع بالكاثوليكية والتراث الروماني، وتنعكس جذور الأرستقراطية والفن والثورة في كرة القدم في البلاد أيضًا، فثقافة كرة القدم في إسبانيا هي ثقافة الفخر والسياسة والقومية والهوية، وينشأ هذا من التنوع الثقافي والتاريخ السياسي مع مجتمعات مثل مدريد، وكاتالونيا، وإقليم الباسك، والأندلس، وغاليسيا، وجزر الكناري.

إسبانيا لديها العديد من الانقسامات، وتمثل فرق كرة القدم الثقافة والفن والتاريخ الكامنين في هذه المناطق، بمرور الوقت؛ تفوق فريق واحد على وجه الخصوص على الآخرين في كونه صادقًا مع جذوره وهويته، هذا الفريق هو أتلتيك بيلباو المنتمي لإقليم الباسك، فما هي قصة هذا الفريق؟

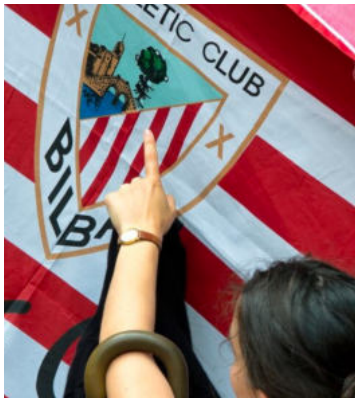

إقليم الباسك: نزاع منذ قديم الأزل

الباسك هو أحد المجتمعات المستقلة التي تحدثنا عنها في المقدمة، يقع في شمال أسبانيا وجنوب غرب فرنسا، والباسك شعب فخور بثقافته ولغته وفريق كرة القدم الخاص به، سنركز اليوم على جزر الباسك في شمال إسبانيا وفريق كرة القدم الخاص بهم أتلتيك بيلباو.

في القرن الثامن عشر تم دمج مقاطعات الباسك، وألافا، وغويبوزكوا، وفيزكايا،في مملكة قشتالة الإسبانية التي تمتعت بقواعد قانونية مميزة، ومؤسسات سياسية مستقلة، في القرن التاسع عشر شعرت مقاطعات الباسك بالقيود المتزايدة بسبب المركزية الليبرالية المتزايدة في إسبانيا، ودعمت كارليست في الحروب الأهلية الإسبانية، هُزم الكارليون وبدأت الثورة الصناعية بالهجرات الجماعية للإسبان إلى بلاد الباسك، أدى هذا إلى تأسيس حزب الباسك القومي عام 1895، والذي نادى منذ تأسيسه باستقلال الإقليم عن إسبانيا.

لا تعد اللغة الإسبانية هي اللغة المنطوقة الأساسية في منطقة الباسك في إسبانيا، بدلًا من ذلك فإن اللغة السائدة تُسمى الباسكية أو البشكنشية، وذلك على عكس اللغة الجاليكية التي يمكن تصنيفها على أنها مزيج من البرتغالية والإسبانية، أو اللغة الكاتالونية التي يمكن اعتبارها تقاطعًا بين الفرنسية والإسبانية، لكن اللغة الباسكية ليس لها علاقة اشتقاقية مع اللغات المحيطة، ولا يُعرف إلا القليل عن أصولها الحقيقية، النظرية السائدة هي أن شكلًا بدائيًا من لغة الباسك كان موجودًا في أوروبا الغربية قبل وصول اللغات الهندوأوروبية إلى المنطقة.

خلال ديكتاتورية فرانكو في إسبانيا (1939-1975) عانت بلاد الباسك من الاضطهاد القاسي، على سبيل المثال، حُظرت لغة الباسك في جميع المناطق العامة، مما تسبب في زيادة الوعي بتراثهم العرقي، حيث وُلدت فكرة المقاومة المسلحة في

خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بدأ القوميون الباسكيون في استخدام كرة القدم كوسيلة للترويج لأجندتهم السياسية، وكان أتلتيك بيلباو هو الفريق الذي تم اختياره لتمثيل هذا الصراع من أجل إعلاء الهوية الباسكية.

الخمسينيات من القرن الماضي، عندما تبددت الآمال في الزوال الفوري لنظام فرانكو، وانتشر الإحباط واليأس في عموم الإقليم. في عام 1959 تم تأسيس حركة إيتا، واسمها اختصار لكلمات «Euskadi Ta Atasuna» أي بلاد الباسك والحرية، والتي نشأت من حركات الشباب التي أعربت عن مطالبات أكثر راديكالية تجاه استقلال الباسك[1]

خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بدأ القوميون الباسكيون في استخدام كرة القدم كوسيلة للترويج لأجندتهم السياسية، كان أتلتيك بيلباو هو الفريق الذي تم اختياره لتمثيل هذا الصراع من أجل إعلاء الهوية الباسكية، وبعد مرور عام على وفاة فرانكو، وضع حارس الفريق حينها «خوسيه أنخيل إريبار» علم الباسك في الملعب بفخر، وكان هذا أول عرض علني للعلم منذ ما يقرب من 40 عامًا.

خلال ذروة إيتا، تدخلت المجموعة أيضًا في شؤون كرة القدم بهدف جمع المال، وكان لها حادث شهير بابتزاز المدافع الفرنسي الدولي «بيسنتي ليزارازو»، ولاعبي كرة قدم آخرين من إقليم الباسك، زاعمين أنهم رفضوا هويتهم العرقية، وذلك لتمثيلهم المنتخبين الفرنسي أو الإسباني[2] .

منذ عام 1968، قتلت إيتا أكثر من 800 شخص، وجرحت الآلاف، وقامت بعشرات عمليات الاختطاف، أكثر من 700 من أعضاء الجماعة مسجونون حاليًا في إسبانيا وفرنسا ودول أخرى.

1- Spain and The Pasque Country-A Case Study, By: Stefan Vedder
2- Spanish Inquisition: Athletic Bilbao – Where Blood Runs Thicker Than Football

أتليتك بيلباو: أكثر من مجرد نادي

تأسس النادي عام 1898 بالقرب من كنيسة «سان ماميس»، كان النادي أحد الأعضاء المؤسسين لدوري الدرجة الأولى منذ إنشائه في عام 1929، وهو واحد من 3 أندية فقط لم تهبط أبدًا من دوري الدرجة الأولى مع ريال مدريد وبرشلونة.

عمل أتلتيك بيلباو منذ تأسيسه لإعلاء الفخر القومي لشعوب منطقة الباسك، حيث كان يمثل ثقافة ثورية يتعين عليها محاربة قمع ديكتاتورية فرانكو، والترويج لعادات وتقاليد وقضايا الباسكيين وذلك من خلال كرة القدم.

أصبح النادي أداة للتعبير عن المشاعر السياسية ضد الحكومة الفاشية في العاصمة، كما عمل على إرساء أيديولوجية الباسكيين بكل السبل، بداية من شعار الفريق، وهو عبارة عن شجرة بلوط ترمز إلى الحرية التقليدية لشعب الباسك ككل.

كانت الأندية الأخرى في منطقة الباسك مثل ريال سوسيداد وأوساسونا وديبورتيفو ألافيس جزءً لا يتجزأ من الترويج للثقافة والمواهب المحلية، ولكن لم يُحقق أي منها الإنجاز الذي حققه بيلباو.

في 26 أبريل 1937، أثار قصف جوي لمدينة الباسك خلال الحرب الأهلية الإسبانية من قبل القوات النازية التي كانت حليفة للجنرال فرانكو جدلاً بسبب قصف المدنيين من قبل القوات الجوية العسكرية، ألهمت الحادثة لوحة بابلو بيكاسو الشهيرة المناهضة للحرب والتي تحمل الاسم نفسه، أثار هذا الحادث

قوميـة الباسـك على مسـتوى كبيـر. في وقـت لاحـق مـن ذلـك العـام، اختـار ممثلـو مجتمـع الباسـك الفريـق للمشـاركة في جولـة في المباريـات بهـدف جمـع الأمـوال والحصـول على المـوارد لغـرض الإغاثـة، وجـذب انتبـاه العالـم إلـى الوضـع المـروع في إسـبانيا[1].

على الجانـب الآخـر؛ فـإن لبيلبـاو تاريخ رياضـي عظيـم، حيـثُ كان أول فريـق إسـباني لا يُقهـر عندمـا فـاز بلقـب الـدوري الإسـباني بـدون هزيمـة في 1929-1930، فأضـاف الأسـود لقبيـن دوري آخريـن في عامـي 1931 و1934 تحـت قيـادة المـدرب البريطانـي «ويليـام جاربـوت».

ومـع ظهـور «تيلمـو زارا» بعـد الحـرب الأهليـة، عـاش بيلبـاو فتـرة ذهبيـة، حيـث سـجل زارا رقمًـا قياسـيًا للنـادي بلـغ 294 هدفًـا في جميـع المسـابقات، في عـام 1943 فـاز النـادي بالثنائيـة واحتفـظ باللقـب في عامي 1944 و1945، وبفضـل خـط أمامـي مـن زارا ورافائيـل إيريونـدو وفينانسـيو وأوغسـتين جاينـزا فـاز النـادي بـكأس ديـل جنراليسـيمو في عـام 1950 في مدريـد بعـد فـوزه على بلـد الوليـد 4-1 في النهائـي.

تحـت قيـادة المـدرب «فرديناند داوتشـيك» فـاز النـادي بـكأس الملـك مـرة 1956، أعقـب ذلـك فتـرة سـيطرة واسـعة النطـاق مـن قبـل ريـال مدريـد وبرشـلونة في الخمسـينيات والسـتينيات على الكـرة الإسـبانية. عـادت أيـام مجـد بيلبـاو عندمـا تولـى

1 Athletic Bilbao: The Pride Of The Basque country, By: EADF Feed

أصبح الأرجنتيني «مارسيلو بيلسا» مدربًا للنادي في عام 2011 وبتشكيلته الثورية 3-3-1-3 جعل فريق إقليم الباسك أحد أكثر الأندية جاذبية في أوروبا. وكان قريبًا للغاية من تحقيق أول لقب أوروبي له عندما خسر في نهائي الدوري الأوروبي أمام غريمه أتلتيكو مدريد عام 2012.

«خافيير كليمنتي» منصب المدير الفني في عام 1981، وقبل ذلك بفترة وجيزة جاءت إحدى اللحظات الاحتفالية للنادي في ديسمبر 1976، في ديربي الباسك ضد ريال سوسيداد، حيث ظهر علم الباسك لأول مرة منذ وفاة الجنرال فرانكو.

قام النادي بتحدٍ مفاجيءٍ في الدوري في موسم 1997-1998 تحت قيادة «لويس فرنانديز» الذي تعاقد مع «جوزيبا إكستبيريا» من غريمه الشرس سوسيداد، وبفضله تأهل النادي لدوري أبطال أوروبا، أصبح الأرجنتيني «مارسيلو بيلسا» مدربًا للنادي في عام 2011 وبتشكيلته الثورية 3-3-1-3 جعل فريق إقليم الباسك أحد أكثر الأندية جاذبية في أوروبا، وكان قريبًا للغاية من تحقيق أول لقب أوروبي له عندما خسر في نهائي الدوري الأوروبي أمام غريمه أتلتيكو مدريد عام 2012. بالرغم من كل ذلك التاريخ الكروي إلا أننا لم نسمع ذات مرة أن لاعبًا عربيًا أو من أمريكا الجنوبية أو من دول أوروبا نفسها يلعب ضمن صفوف بيلباو، فمن الغريب أن نادي بهذه العراقة لم يكن عامل جذب لنجوم عالميين، لكن السبب هي سياسة يفرضها النادي على نفسه في التعاقد مع اللاعبين، فما هي تلك السياسة؟

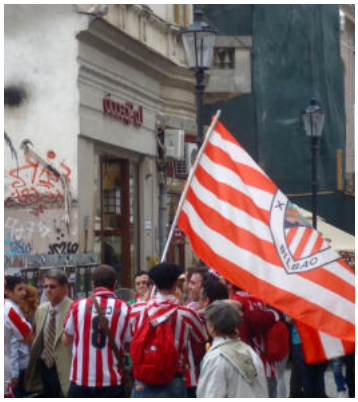

باسكيون حتى النخاع

ليس من المستغرب تمامًا مع تزايد عولمة كرة القدم وانتشارها ثقافيًا في كل مكان، أن يتم اكتشاف اللاعبين من جميع أنحاء العالم وإحضارهم إلى الفرق الأجنبية، فريق كرة القدم غالبًا ما يكون مزيجًا رائعًا من الخلفيات والثقافات والجنسيات، لكن هذا ليس هو الحال في أتلتيك بيلباو. على الرغم من أنها ليست قاعدة رسمية مضمنة في أي شكل من أشكال دستور النادي المكتوب، إلا أن سياسة بيلباو في التعاقد مع اللاعبين قد تكون هي الأكثر شهرة، لدرجة أن اختيار إدارة النادي في اللعبة الشهيرة Football Manager يُنظر إليه على أنه تحدٍ فريد في حد ذاته.

مفاد هذه السياسة أنها تقيد أتلتيك بيلباو بالتعاقد مع لاعبين ينتمون فقط لإقليم الباسك، أو أولئك الذين كان أقاربهم من الإقليم، نتيجة لذلك، غالبًا ما يقتصر أتلتيك بيلباو على التعاقد مع مواهب شابة من أندية مثل ريال سوسيداد وديبورتيفو ألافيس وإيبار وأوساسونا.

تمتد السياسة إلى أكثر من قرن حتى عام 1912، وبالتالي فهي متجذرة بعمق في التقاليد والثقافة التي تجسد النادي نفسه، والجدير بالذكر أن ريال سوسيداد كان لديه سياسة مماثلة في الستينيات، حتى تم إسقاطها في نهاية المطاف عام 1989 بعد توقيع «جون الدريدج» الذي لم يكن مؤكدًا بالفعل نسبه لإقليم الباسك.

> **فريق كرة القدم غالبًا ما يكون مزيجًا رائعًا من الخلفيات والثقافات والجنسيات، لكن هذا ليس هو الحال في أتلتيك بيلباو، إذ إن سياسة النادي تقتصر على التعاقد مع اللاعبين ينتمون فقط لإقليم الباسك، أو أولئك الذين كان أقاربهم من الإقليم.**

من الناحية الكروية، فإن سياسة الانتقالات التي يتبعها أتلتيك بيلباو تجعل مهمتهم في مقارعة برشلونة وريال مدريد وأتلتيكو مدريد أكثر صعوبة، إن مصادر مواهبهم محدودة للغاية، وهؤلاء اللاعبين الذين ينحدرون من أصول باسكية ويتطورون إلى مواهب رائعة للنادي غالبًا ما يتم خطفهم من قبل أندية أخرى.

ولطالما ظل الجدل الدائر حول طبيعة سياسة الانتقالات لأتلتيك بلباو قائماً، يعتقد البعض أن قومية الباسك تمثلها سياسة الإنتقالات هذه لإظهار الولاء لتقاليد الباسك في النادي، فمن خلال التوقيع فقط على اللاعبين الذين تنطبق عليهم القيود، يستطيع بيلباو تعزيز المواهب المحلية ورعايتها وتطويرها، ما يضمن بقاء إقليم الباسك ممثلا في كرة القدم محليًا وعالميًا.

ولطالما كانت هذه الخطة ناجحة بالنسبة للنادي فقد أنتجوا الكثير من المواهب على مر السنين، فنجوم عالميون منهم «إيمريك لابورت» لاعب مانشستر سيتي، ولاعب تشيلسي «كيبا أريزابالاجا»، كانوا ذات يوم طلاب في أكاديمية بيلباو، كما هو الحال مع معظم لاعبي الفريق الأول الحالي[1] .

ثمة رأي معارض لهذه السياسة يتمثل في كونها ذات دلالات عنصرية واضحة، وبدلًا من اعتبارها مجرد تفضيل لأولئك المنحدرين من أصل الباسك، فهي تمييزية بشكل صارخ، هذا الرأي بالطبع، مفهوم إلى حد ما.

فهناك،وبشكل عام قضية تتعلق بالقومية في السياقات الاجتماعية والسياسية، بينما تسعى القومية والوطنية على حد سواء إلى توصيل شعور بالفخر في منطقة أو أمة، إلا أنهما يتجليان في كثير من الأحيان بطريقة يبدو أنها توحي ضمنيًا بالتفوق على ما هو أجنبي.

المجتمع الباسكي يحوي بداخله ما هو أكثر تعقيدًا من ذلك بكثير، حاولنا أن نستشف بعض الخطوط العريضة لمجتمعاتك هذه، وكيف لكرة القدم أن تلعب دورًا هامًا في السياسة الإقليمية والدولية كما فعل وسيفعل بيلباو دائمًا.

1-Athletic Bilbao - where intelligent investment pays off, By: FirstPost.com

معركة ملاذكرد: كيف غيرت الاستراتيجية العالمية؟

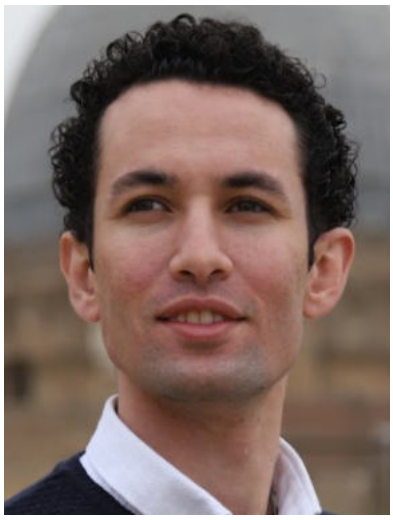

معاذ لافي

باحث أكاديمي في الآثار الإسلامية متخصص في الإرث الأندلسي والاستشراق المعماري

في ذي القعدة سنة 463هـ - 1070م، وعلى حدود أرمينيا بالقرب من مدينة ملاذكرد، جرت معركة هامة بين «السلاجقة» بقيادة السلطان «ألب أرسلان» «والقوات البيزنطية» بقيادة الإمبراطور «رومانوس الرابع ديوجينيس».

وملاذكرد هذه بلدة مشهورة بين مدينة خلاط وبلاد الروم، انتصر فيها «ألب أرسلان» انتصارًا تاريخيًا في المعركة التي اعتبرها المؤرخون الضربة القاتلة والتي أدت لاحقًا إلى الانهيار الحتمي للإمبراطورية البيزنطية.

وألب أرسلان «عضد الدولة» أبو شجاع محمد بن داود بن ميكائيل بن سلجوق بن دُقاق، ابن أخ «طغرل بك» المؤسس الفعلي والحقيقي لدولة السلاجقة، عمل «ألب أرسلان» في بداية حكمه على تثبت السياسة الداخلية للسلاجقة خاصة بعد الخلافات التي نشبت بعد وفاة عمه، ثم تحرك بعدها نحو توسع فعلي على حساب الدول المجاورة كالأرمن والبلدان البيزنطية[1].

1- الكامل في التاريخ، ابن الأثير. - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن ابن تغري بردي - أخبار الدولة السلجوقية، الحسيني.

ما قبل ملاذكرد

نجح السلطان ألب أرسلان من خلال تحركاته في فتح أجزاء من أراضي أرمينيا، ما جعله يقف وجهًا لوجه دون حدود فاصلة مع الإمبراطورية البيزنطية.

شكلت تلك القوات خطرًا مباشرًا وتهديدًا حقيقًا تجاه الدولة البيزنطية، خاصة مع وجود إمبراطور جديد كان له نفس الطموح في تنظيم حملات لاسترداد ما أخذه السلاجقة قبل ذلك، كانت تلك المعركة حتمية لسياسات السلطان «ألب أرسلان» ونظيره البيزنطي[1].

كان السلطان في حلب يحاول فتحها بهدف إجبار أميرها المراديسي وأهل الشام على محاربة البيزنطيين معه، لكنه رحل منها تاركًا ابنه ملكشاه فيها، وعبر الفرات ليستقر في «مدينة خوي» التي تقع في محافظة غرب أذربيجان، وأثناء وجوده هناك، وصلته أخبار توغل الإمبراطور البيزنطي «رومانوس» تجاه بلاد المسلمين نحو مدينة «أخلاط» والتي كانت تقع في محافظة «بدليس» في منطقة الأناضول الشرقية، وعلى إثره تحرك السلطان «ألب أرسلان» متجهًا نحو «أخلاط» التي سيطر عليها البيزنطيون ففتحها بعد أن انتصر على مقدمة جيشهم، وسار بعدها إلى «ملاذكرد» موقع المعركة التي سبقه إليه رومانوس[2].

1 – تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، أحمد الشامي.
2– تاريخ دولة آل سلجوق، الأصفهاني.

كيف سارت أحداث المعركة؟

أوردت المصادر التاريخية أن السلطان «ألب أرسلان» كان له في بعض معاركه مجلس حرب وقد عقد اجتماعًا مع كبار قادته قبيل «معركة ملاذكرد» وناقش معهم الخطة، ليكون زمام المبادرة بيده، ثم عاد مرة أخرى للاجتماع بقادته بعد انتهاء خطبته في الجند، حيث بحث معهم الخطط والوسائل المناسبة لتحقيق النصر. «لم يعترض سبيله أيّ كان دفاعًا عن سلامته وذاته والحرية قبل كل شيء» هكذا وصف المؤرخ اللاتيني وليم الصوري حال السلطان ألب أرسلان، وكانت الخطة العسكرية التي قسّم على أساسها الجيش إلى أربع فرق كل فرقة أقامها في منطقة وأكد عليها أن تلتزم به ولا تبرحه، وعد كل فرقة من الأربع بمثابة كمين في منطقتهِ المحددة له، معتمدًا على سرعة تحركهم، وبخاصة أن معظمهم كانوا من الفرسان ذوي التجهيزات الخفيفة.

طلب «ألب أرسلان» من قائد إحدى الفرق التراجع مع فرقته في حال التحام الجيشين، ليوهم العدو بانسحابه من المعركة، الأمر الذي يدفع الحمية في الجيش البيزنطي ليندفع قسم منه وراء هذه الفرقة بهدف القضاء عليها، فتأخذه الفرق الأخرى الكامنة في «موقع الرهوة» من الخلف والأمام[1].

شُحنت معنويات الجيش وانطلقت المعركة بثبات وقوة شديدين، ونجحت تلك الخطة وانتصر السلطان «ألب أرسلان» انتصارًا ساحقًا، حتى عبر ابن الأثير في الكامل بقوله: «وانهزم الروم هزيمة ساحقة، وقُتل منهم ما لا يحصى حتى امتلأت الأرض بجثث القتلى وأسر ملك الروم بعد معركة ضارية تواصل فيها ليلها مع نهارها».

هكذا انتهت مجريات واحدة من أحلك المعارك في تاريخ الإسلام، وأُسر الإمبراطور البيزنطي على يد جنود «ألب أرسلان»، وكان للانتصار الذي حققه المسلمون بقيادة السلطان ألب أرسلان صدى واسعًا فقد عمت الفرحة والاستبشار مختلف بقاع بلاد المسلمين ولاسيما في بغداد حيث جرى احتفال مهيب في ديوان الخلافة أثنى فيه القائم بأمر الله على ألب أرسلان وأطلق عليه أرفع الألقاب[2].

طلب «ألب أرسلان» من إحدى الفرق التراجع في حال التحام الجيشين، لتوهم العدو بانسحابها من المعركة، الأمر الذي يدفع الحمية لدى الجيش البيزنطي فيندفع قسم منه وراءها للقضاء عليها، فتأخذه الفرق الأخرى الكامنة في موقع الرهوة من الخلف والأمام.

1 - معركة ملاذكرد، محمد قجة.
2 - زبدة التواريخ، الحسيني

كيف غيرت ملاذكرد استراتيجية العالم؟

لم تكن تلك المواجهة هي الأولى بين العالم الإسلامي والبيزنطي بالتأكيد، فقد بدأ الصراع بينهما منذ العهد الراشدي مرورًا بالدولة الأموية وكذلك العباسية، حتى مع الدويلات التي حكمت في الشام، حيث مثلت الدولة البيزنطية القوى الثانية في العالم مع الإسلام، بالإضافة إلى أنها كانت على الحدود سواء من البحر أو البر، لذا كانت الصراعات بينهما لا تُحسم لطرف نهائي دون الآخر، لكنها كانت مستمرة على طول الوقت، حتى جاء فتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح.

لكن منذ تلك اللحظة التي هُزم فيها الجيش البيزنطي في «ملاذكرد» ودفة الحكم في آسيا الوسطى تغيرت تمامًا، إذ فتحت «ملاذكرد» الحدود الشرقية للإمبراطورية البيزنطية على مصراعيها أمام التقدم السلجوقي، واتسعت رقعة الدولة السلجوقية في آسيا الصغرى. وعلى النقيض تقلصت الدولة البيزنطية بشكل كبير، فأصبح ميزان القوى في تلك المنطقة الاستراتيجية في يد السلاجقة، مما اضطر الأباطرة البيزنطيين إلى الاستنجاد بزعماء أوروبا، تلك السيطرة الفعلية على آسيا الوسطى، عملت على تأسيس أول دولة تركية في آسيا الصغرى، وهي ما سُميت بدولة سلاجقة الروم[1].

أدت تلك السيطرة والمعركة الهامة كذلك إلى زعزعة الاستقرار داخل المنظومة البيزنطية، فقد اغتصب الإمبراطور «ميخائيل السابع» كرسي العرش من يد الإمبراطور الأسير مدعيًا أنه فرط في حقوق بلاده،

1 - تاريخ الدولة البيزنطية، جوزيف نسيم يوسف

مما أدى لنشوب حرب أهلية حول منصب عرش الإمبراطور. تلك الفوضى والحروب الأهلية التي انتشرت داخل الإمبراطورية البيزنطية، أدت بشكل رئيسي إلى تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، إذ تمرد كثير من رعاياها الأرمن وعملوا على إنشاء إمارات مستقلة لهم في المنطقة[2].

اعتُبرت معركة «ملاذكرد» بمثابة كارثة حلت بالإمبراطورية البيزنطية، ولم يعد البيزنطيون ينعتونها عند حديثهم عنها إلا بـ»اليوم الرهيب»، فقد تقلصت أملاكها في أرمينية وآسيا الصغرى، ولم يعد لها إلا بعض المدن المعزولة على الساحل الجنوبي لآسيا الصغرى، ولم تعد الإمبراطورية قادرة على إعادة أملاكها أو بسط نفوذها على ما فقدته.

كما تضاعفت هذه المعاناة بعد أن أرسل السلطان «ألب أرسلان» ابن عمه سليمان بن قتلمش للاستيلاء على سهول وسط آسيا الصغرى التي كانت تشكل المصدر الرعوي للأغنام البيزنطية، مما أدى إلى انسياح الأتراك السلاجقة بحرية في آسيا الصغرى وبلاد الشام والجزيرة الفراتية، كما فُتح الطريق أمام سلاجقة الروم للتوجه نحو الغرب والتوغل في أراضي الإمبراطورية البيزنطية وطرق أبواب عاصمتها[3].

أما فيما يتعلق بموازين القوى العالمية، فالعلاقات بين الدولة البيزنطية والفاطميين كانت متصلة على طول الخط منذ أن نشأت في المغرب حتى وجودها في مصر، صحيح أنها مرت بأزمات وتقلبات مختلفة إلا أنها كانت مستمرة، تلك الصلة انقطعت بعد المعركة، فتغيرت خريطة العالم وتحالفاته.

لم يعد بوسع تلك الثنائية

اعتُبرت معركة «ملاذكرد» بمثابة كارثة حلت بالإمبراطورية البيزنطية، ولم يعد البيزنطيون ينعتونها عند حديثهم عنها إلا بـ»اليوم الرهيب»، فقد تقلصت أملاكها في أرمينية وآسيا الصغرى، ولم تعد الإمبراطورية قادرة على إعادة أملاكها أو بسط نفوذها على ما فقدته.

2- الإمبراطورية البيزنطية وحضارتها، محمد سعيد عمران - الحروب الصليبية، وليم الصوري
3- المدنية البيزنطية والحروب الصليبية، ستيفن رانسمان.

أن تكتمل، وأصبح السلاجقة منذ تلك اللحظة هم ممثلو الإسلام وعليه قامت العلاقات لضمان المصالح المتبادلة، حتى أن الخطبة داخل القسطنطينية في المسجد الذي أقيم للتجار المسلمين داخل المدينة كانت للفاطميين، أما بعد «ملاذكرد» فاتجهت ليذكر اسم الخليفة العباسي مقترنًا بذكر السلطان السلجوقي، لم يكن هذا فحسب وإنما داخل أرمينية لم يعد للإدارة البيزنطية أية سلطة فيها، بعد أن هجرها سكانها وخضعت بشكل كامل إلى السلاجقة[4].

كانت الدولة البيزنطية هي حائط السد والحاجز القوي الذي كانت تعتمد عليه أوروبا المسيحية في الغرب في حجب العالم الشرقي عنها، بعد تلك المعركة لم يعد لهذا الحائط أن يقوم بمهمته التي بُني عليها، إذ فُتح المجال أمام القوى الأوروبية المسيحية القادمة من الغرب بناءً على طلب من القسطنطينية ذاتها التي استنجدت بالكنيسة الغربية متمثلة في بابا الفاتيكان لرد اعتبار الإمبراطورية البيزنطية.

ترتب على تلك التحركات أن دخلت القوى المسيحية الغربية منطقة آسيا الصغرى وبلاد الشام ومصر، فيما عُرف بالحروب الصليبية التي استمرت قرنين من الزمن، تلك الحروب كان لها وقع كبير وتأثير شديد على مجرى التاريخ[5].

وبناءً على تلك التغييرات الديموغرافية أصبح لسلاجقة الروم أثر واضح في نشر الإسلام في المناطق السابقة، خاصة مع هجرة بعض السكان من منطقة الأناضول بعد المعركة، وسكن القبائل التركية لها.

عمل هذا على تشكيل نتاج

طلب «ألب أرسلان» من إحدى الفرق التراجع في حال التحام الجيشين، لتوهم العدو بانسحابها من المعركة، الأمر الذي يدفع الحمية لدى الجيش البيزنطي فيندفع قسم منه وراءها للقضاء عليها، فتأخذه الفرق الأخرى الكامنة في موقع الرهوة من الخلف والأمام.

4- العلاقات الإقليمية والحروب الصليبية «الموصل وحلب»، كمال بن مارس - السياسات الخارجية للدولة الفاطمية، جمال الدين سرور - الدولة الفاطمية تفسير جديد، أيمن فؤاد سيد.

5- عاومل النصر والتمكين للدولة السلجوقية في عهد السلطان ألب أرسلان، حسن محمد حسن.

حضاري كامل، حيث استُبدلت الثقافة والآداب المسيحية التي كانت سائدة في تلك المنطقة الهامة من العالم بالثقافة والتقاليد الإسلامية، فضلًا عن انتشار الإسلام واللغة العربية وآدابها، أي أن الحضارة الإسلامية قد حلت محل الوجود البيزنطي.

أصبح السلاجقة يشكلون دولة مهيبة الجانب على الأقل بالنسبة للإمبراطورية البيزنطية التي أصبحت منهكة القوى بعد معركة «ملاذكرد»، كما أُتاحت فرصة للسلاجقة بقيادة ألب أرسلان التوجه بفتوحاتهم للشرق، بهدف كبح جماح شاه خوارزم الذي تزايدت قواه آنذاك، وإن كان هذا التحول لم يحدث سوى في نهاية حياة السلطان «ألب أرسلان».

خاتمة:

كان للدولة السلجوقية وجود مؤثر في أحد أهم المناطق الاستراتيجية في العالم آنذاك، وهي منطقة آسيا الوسطى والأناضول، لذا كانت أية حركة أو نشاط سواء عسكريًا أو اجتماعيًا له دور على تغيير توجه التاريخ.

يمكن القول أنه كان للسلاجقة يد في تغيير العالم وسياساته، وبالتالي فمعركة هامة كتلك كان لها تأثير فعال على تغيير الاستراتيجية العالمية.

عند معركة «ملاذكرد» توقف التاريخ حتى يكتب مجددًا إلى أين يسير العالم، هذا الأمر وتلك الرؤية لم تكن حبيسة المصادر والدراسات الإسلامية فحسب، إنما كانت رؤية بيزنطية كذلك، فلقد أدرك المؤرخون على الجانبين ما لتلك المعركة الفاصلة من تأثير على مجريات التاريخ.

متاهات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا

نحاول أن نتتبع الترتيب الزمني للإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا، وتقييم التجربة الديمقراطية في هذا البلد العربي، ومعرفة الاختلالات والتعثرات التي رافقتها.

التاه محمد حرمة

باحث في العلوم السياسية

شهدت موريتانيا منذ الاستقلال مراحل مهمة من نظام الحزب الواحد إلى مرحلة الانقلابات العسكرية، ثم مرحلة النظام الدستوري والتحول الديمقراطي مع بداية تسعينيات القرن الماضي. في هذا المقال، نحاول أن نتتبع الترتيب الزمني للإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا، وتقييم التجربة الديمقراطية في هذا البلد العربي، ومعرفة الاختلالات والتعثرات التي رافقتها.

يعتبر الإصلاح السياسي هو جوهر كل الإصلاحات في الحكومات الديمقراطية، وشرط أساسي في بناء دولة حديثة تقوم على قيم الحرية وحقوق الإنسان، يشارك فيها جميع المواطنين دون تمييز أو إقصاء ويتمتعون بكافة حقوقهم المدنية والسياسية.

حيث يتيح الإصلاح السياسي المشاركة في صنع القرار داخل الدولة، كما يمنح الحق لكل فرد في صنع السياسات العامة، والمساهمة في بناء الدولة وتقوية مؤسساتها.

ما نقصده بالإصلاح السياسي، هو تلك الإجراءات التي يتعين على الحكومة القيام بها لتحسين فعالية الحكم، وخدمة مصلحة كافة المواطنين وتحقيق مطالبهم، وبناء ديمقراطية حقيقية، ونقل البلاد إلى مرحلة أفضل.

مراحل الإصلاح السياسي

بدأ الإصلاح السياسي في موريتانيا بفضل عملية الدمقرطة، التي أتاحت للنظام ممارسة شكلية للديمقراطية والتعددية الحزبية، وحرية الصحافة، وقد كان دستور 1991 أول دستور يصدر باللغة العربية، ويعترف باللغات الوطنية، ويفرض التعددية السياسية، ويضمن الحريات، وذلك خلال فترة حكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع. ويلاحظ بعض الباحثين أن دستور 1991 تم تفصيله ليتلاءم مع استمرار النظام العسكري المنبثق عن انقلاب 12 ديسمبر 1984[1]، فبعد تعثر تجارب العودة إلى النظام المدني، وجد النظام الجديد بقيادة الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع نفسه مضطرًا للانفتاح السياسي منذ الانتخابات البلدية عام 1984 ، ليتكلل هذا المسار بالاستفتاء على الدستور في 12 يوليو 1991، «لكن الدستور الجديد لم يزد على تعزيز سلطة رئيس اللجنة العسكرية، وإعطائه سلطات تضمن لحزبه الهيمنة على الحياة السياسية، وامتلاك أغلبية مطلقة في البرلمان، كل ذلك باسم الانتخابات الديمقراطية[2]» .

بعد الإطاحة بولد الطايع قام المجلس الانتقالي بتنفيذ إصلاحات جديدة، وتعد التعديلات الدستورية لعام 2006 من أهم الإصلاحات السياسية التي شهدتها موريتانيا، لأنها حددت عدد المأموريات الرئاسية باثنتين،

> **كان دستور 1991 أول دستور يصدر باللغة العربية ويعترف باللغات الوطنية، ويفرض التعددية السياسية، ويضمن الحريات، وذلك خلال فترة حكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.**

1- فليب مارشزين، القبائل والإثنيات والسلطة في موريتانيا، ترجمة، محمد ولد بوعليبة بن الغراب، دار النشر جسور، نواكشوط، 2012، ص 200.

2- محمد المختار ولد بلاتي، دستور 20 يوليو 1991 والتداول السلمي على السلطة، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد 27، 2020، ص107.

ما فرض مبدأ التناوب السلمي للسلطة لأول مرة، لكنها رغم ذلك لم تجرم الانقلابات، مما كشف لاحقًا عن نية بعض العسكريين في العودة إلى السلطة، الأمر الذي أدى إلى انقلاب الجيش على الديمقراطية في 2008.

ومع فورة الربيع العربي أصبح الإصلاح السياسي مطلبًا ضروريًا لترسيخ الديمقراطية وحكم القانون والمؤسسات، «وجعل مسألة الإصلاح الدستوري عنصرًا مهمًا في أفق بناء نظام سياسي جديد[3]» ، وهو ما تحقق بإقرار التعديلات الدستورية الثانية عام 2012، «والتي شملت الاعتراف بالتنوع الثقافي، ودسترة مناهضة الاسترقاق والتعذيب، بالإضافة لدعم ولوج النساء للمأموريات الانتخابية، وحظر الانقلابات، وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والحريات[4]» .

كما شهدت مرحلة إعداد التعديلات الدستورية لعام 2017 جدلًا واسعًا، حيث خرج الآلاف في مسيرات مناهضة لها، ومن أبرز ما تضمنته تغيير العلم والنشيد الوطنيين، وإلغاء مجلس الشيوخ، وإنشاء مجالس جهوية لتدعيم اللامركزية والحكم المحلي.

3- حسن طارق، دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،2016، ص229.

4 - أحمد سالم ولد بوبوط، الدستور الموريتاني عود على بدء خواطر حول المراجعة الدستورية بتاريخ 15 أغسطس 2017، تعريب، محمد ولد الداه ولد عبد القادر، والحسن ولد ماء العينين، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد 25، 2018، ص8.

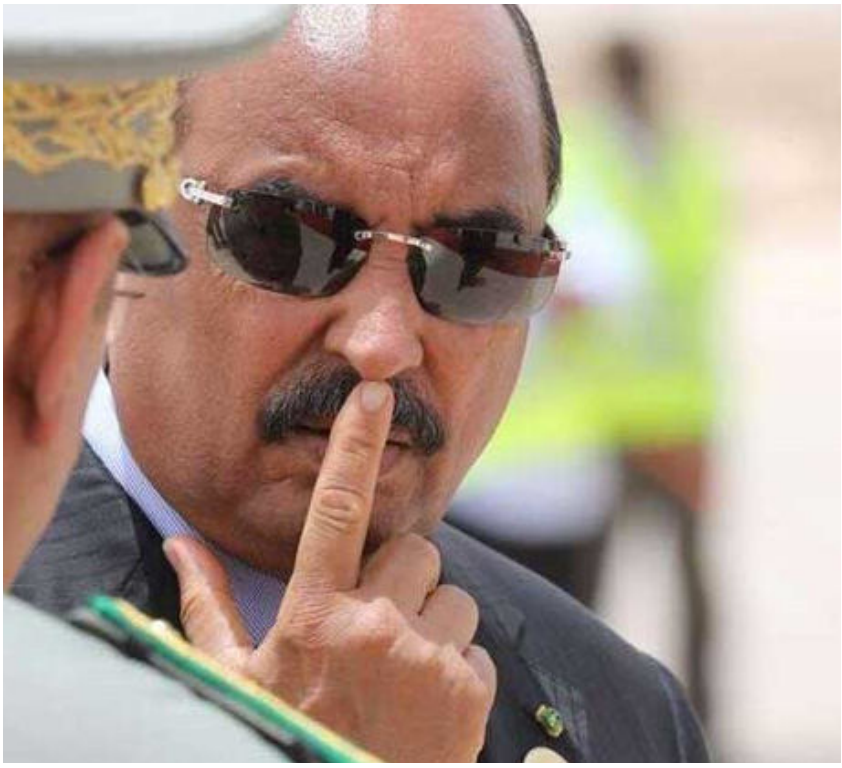

متطلبات وعوائق الانتقال الديمقراطي

اختلف أساتذة السياسة ومنظري الانتقال الديمقراطي في الشروط والأسباب الموجبة لتغيير النظم السياسية نحو الديمقراطية، وقاموا بوضع عدة شروط وتفسيرات بناء على تجارب سابقة ناجحة في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وأوروبا الشرقية والجنوبية، وبعض دول آسيا، ومن وجهة نظرهم أن: الثروة والتحديث، والبعد الاقتصادي والثقافة الاجتماعية والسياسية، ودور النخب، والوحدة الوطنية، العامل الخارجي، بالإضافة إلى وجود الدولة من العوامل التي تقود إلى الديمقراطية.

وهذا لا يعني أن هذه التفسيرات تجعل من الانتقال إلى الديمقراطية أمر محتم، لأنه لكل بلد إطار تطوري يناسبه، «وليس لأي عامل منفرد أن يكون مسؤولاً وحده عن الانتقال أو أن يفسره؛ فالانتقالات تنطوي على عدد كبير من العناصر الداخلية والخارجية التي تضم بين ثناياها علاقات معقدة، والانتقال من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي صيرورة متعددة الأوجه وطويلة الأمد، تنطوي على مراحل مختلفة[1]» .

ولا يمكن الحكم على التجربة الديمقراطية الموريتانية دون العودة إلى سياق النشأة والتطور والصعوبات التي واجهتها، فقد عرفت تجربة نواكشوط تعثرات أعاقت مسار الانتقال، وأجلت الديمقراطية في البلاد، ربما يعود السبب في ذلك إلى أن الديمقراطية في موريتانيا جاءت مفروضة من الدول المانحة للمساعدات، حيث يصف لاري دايموند هذا

1 - غيورغ سورسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطية: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة، عفاف البطانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015، ص51.

ساهمت الأنظمة العسكرية المتعاقبة في عدم تحقيق الديمقراطية، وبطء النمو الاقتصادي، لأنها تدرك أن خلق تنمية مستدامة لا يصب في مصلحتها

النوع من الديمقراطية بأنه «نتاج حماسة مؤقتة أو نتاج انتشار سطحي، أو تنازل مؤقت للضغط الدولي، من هذا المنظور يمكن للديمقراطية أن تنتشر في أي مكان، لكن لا يمكنها أن تتعزز وتدعم في أي مكان، لأنه حيثما فقدت الديمقراطية قيمتها الحقيقية من لدن الشعب، لن يُكتب لها الظهور وإن ظهرت سرعان ما تزول[2]» .

ولقد ساهمت الأنظمة العسكرية المتعاقبة في عدم تحقيق الديمقراطية، وبطء النمو الاقتصادي، لأنها تدرك أن خلق تنمية مستدامة لا يصب في مصلحتها، إذ قد يؤدي في النهاية إلى تخلص الشعب منها، واستبدالها بالنظام الديمقراطي.

وهذا حال «معظم الديمقراطيات الحديثة التي نشأت منذ عام 1991، فهي ديمقراطيات فقيرة بصورة فظيعة، إذ لم تتمتع أي من هذه الديمقراطيات بأي زيادة تذكر في إجمالي الناتج المحلي للفرد[3]» خلال الثلاثين سنة الماضية

2- لاري دايموند، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرّة، ترجمة، عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيرت 2014، ص 51.

3 - زولتان باراني و روبرت موزر (محرران)، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟، ترجمة، جمال عبد الرحيم، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012، ص383.

نظرة على النظام الحالي

بعد انتخابات 2019 وتولي محمد ولد الشيخ الغزواني مقاليد الحكم في موريتانيا، حصل اتفاق بين الأحزاب والنظام الحاكم والمعارضة، لتهدئة الوضع، وإعطاء وقت للحكومة للعمل على بناء المؤسسات، ودعم الديمقراطية في البلد، وكان هناك تفاؤل كبير بالرئيس غزواني تحول فيما بعد إلى يأس وعدم رضا، ورغم وجود بوادر في الإصلاح إلا أن التقدم هناك كان ضئيلًا للغاية.

هذا الاستياء والخيبة ناتجين عن ارتفاع توقعات المواطنين تجاه الحكومة، لكن عدم رضا الشعب لا يعبر عن فشل النظام، بل يرجع إلى رفع القيود عن العمل السياسي، لأن الشعب كان مقموعا وحصل على الحرية وحقه في ممارسة التعبير.

ومن جهة أخرى، فإن النظام الحالي ركز على ملف العشرية، واستنزف الكثير من الوقت من غير تحقيق النتائج المرجوة، وهذا لا يقلل من دور النظام في محاولة استرجاع أموال الدولة، ومحاربة الفساد المالي والإداري الذي ينخر المؤسسات، إلا أن الفساد ليس أهم المشاكل، ولا يمكن اختزال مشاكل الدولة الموريتانية كلها في الفساد، لأن هنالك قضايا كثيرة أخرى، كالقضايا الاجتماعية مثل الفقر والخدمات العامة، وهي مهمة أيضًا.

لكن يبدو أن القصور ناتج عن فشل النخب السياسية، وعدم قدرتها على مواجهة

قوى النظام القديم، بالإضافة إلى التحالف معها أحيانًا، والذي قد يحقق إعادة سيطرة عناصر النظام القديم على كل مؤسسات الدولة، وعرقلتهم للإصلاح إذا كان ضارًا بمصالحهم.

علاوة على ذلك؛ كان الكثير من هذه النخب يراهن على رحيل ولد عبد العزيز للانفتاح السياسي، وإمكانية وجود ديمقراطية، وما اتضح لاحقًا هو أن هذه النخب والأحزاب السياسية لا تملك مشروعا لقيادة عملية الإصلاح.

ما حصل في موريتانيا بعد انتخابات 2019 هو انتقال سلمي للسلطة، لكنه في نفس الوقت استمرار للنظام القديم، لأن عملية الانتقال الديمقراطي ليست عملية فورية، وإنما عملية تراكمية مستمرة، قد تصل بالبلاد إلى استقرار سياسي، وإنتاج نظام ديمقراطي، ما دام النظام السياسي الحالي يملك رغبة في التغيير والإصلاح.

إن المواطن الموريتاني ما عاد يكترث لعمل الحكومة، ولا يقوم سلوك المسؤولين، وهو غير نشط في العملية السياسية، ولذلك سببان: أولهما يعود إلى أن المواطن الموريتاني لا يثق بالأحزاب السياسية، والحكومة، والبرلمان.

وثانيهما، يعود إلى عزف الشباب عن السياسة، والسعي من أجل الحصول على لقمة عيش تضمن لهم الحياة الكريمة.

وما دامت الأحزاب السياسية ضعيفة وغير قادرة على القيام بوظائفها الديمقراطية، فإنها لا تستطيع جلب الشباب، لذا تبقى مسألة مشاركتهم في العملية السياسية محدودة، إلى أن يحدث أمر يعيد لهم الحافز والثقة في المنظومة السياسية.

كذلك تعاني البلاد من تركة الأنظمة الفاسدة، المتمثلة في غياب المؤسسات منذ استقلال الدولة، ويبدو واضحا أن أي نظام يأتي للحكم في موريتانيا لا يجد أمامه بنية مؤسسية تساعد في نجاح الديمقراطية، ولا بد له من أن يبدأ من الصفر، وهنا «يصبح النضال لبناء الدولة متزامنًا مع النضال لبناء الديمقراطية، ويصبح على القوى السياسية النضال لمعالجة فشل وعجز الدولة، أو مقاومة انهيارها، في الوقت نفسه الذي يفترض فيه أن تؤدي مهام الانتقال الأخرى، وغني عن القول إن هذه المهمة تعجيزية[1]» ، يصعب معها تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي وجاد.

علاوة على ذلك؛ فالديمقراطية تتطلب وجود مؤسسات حاضنة لها، وتقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة، وهذا ربما يبطء العملية الديمقراطية في بلد مثل موريتانيا، يفتقر إلى وجود المؤسسات اللازمة للحفاظ على الديمقراطية.

لقد أصبحت آليات الديمقراطية في موريتانيا معروفة: حزب واحد مسيطر متحكم في مؤسسات الدولة، لا يسمح إلا بتعددية حزبية مقيدة، وهذا ما تقوم به الأنظمة السلطوية التي تتمحور فيها الأحزاب والسياسة حول الحاكم، مع استمرار سيطرة الحزب الواحد. الانتخابات الموريتانية وإن كانت غير مثالية، إلا أنها دائمًا ما تأتي لحل الأزمات السياسة في البلاد، لكن لا يمكن اعتبارها ديمقراطية حقيقية ما دامت السلطة المطلقة هنا بيد الجيش، بل يمكن اعتبارها ديمقراطية انتخابية أخذت شكل الديمقراطية دون جوهرها.

1 - عبد الوهاب الأفندي، تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي، في: مجموعة مؤلفين، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015، ص200.

سينما ودراما الجمهورية الجديدة: ذائقة فنية تحبها السلطة

جاء السيسي واعيًا لقدرة تلك الأفلام وتنبؤاتها التي تحققت عام 2011 حين غضب المهمشون غير المسيسين، وهاجموا مؤسسات الدولة التي ما دأبت تقمعهم.

مصطفى علي

مدون مصري حاصل على بكالوريوس إعلام جامعة القاهرة

قبل وصوله للسلطة عبر «السيسي» عن إيمانه بدور معين يستطيع الفن أن يلعبه في الحشد والتجييش، وعند إقامة انتخابات الرئاسة[1] عام 2014م حث الفنانين على دعوة الشعب للمشاركة في الانتخابات لما يملكونه من قدرة التأثير على وعي الجماهير، قائلًا لهم: «الأمم المتقدمة تسوّق صورتها للعالم من خلال الفن والرسالة الإعلامية الصادقة».

ولأن مصر في العقد الذي سبق ثورة يناير كانت حافلة بالأعمال الفنية التي تنتقد نظام مبارك، وهي أفلام عبرت عن الفقر والعشوائيات، فجاء السيسي واعيًا لقدرة تلك الأفلام وتنبؤاتها التي تحققت عام 2011 حين غضب المهمشون غير المسيسين، وهاجموا مؤسسات الدولة التي ما دأبت تقمعهم.

لذلك رأى السيسي في الأفلام التي تصور العشوائيات أنها تعرض صورة سلبية وتصدر شكلا للانفلات الأخلاقي والتدهور المعيشي في تلك المناطق، ما ينعكس سلبًا على الصورة الذهنية لمصر.

بدأ «السيسي» مبكرًا في إلقاء الرسائل المبهمة التي تحمل رؤيته ومشروعه للسينما والدراما والتي

1- المركز الديمقراطي العربي: توظيف السينما في المجال السياسي وأثره على الوعي السياسي في المجتمع المصري في الفترة 2012 إلى 2018م، إعداد: ندى ياسر عبد المعطي عبد اللطيف.

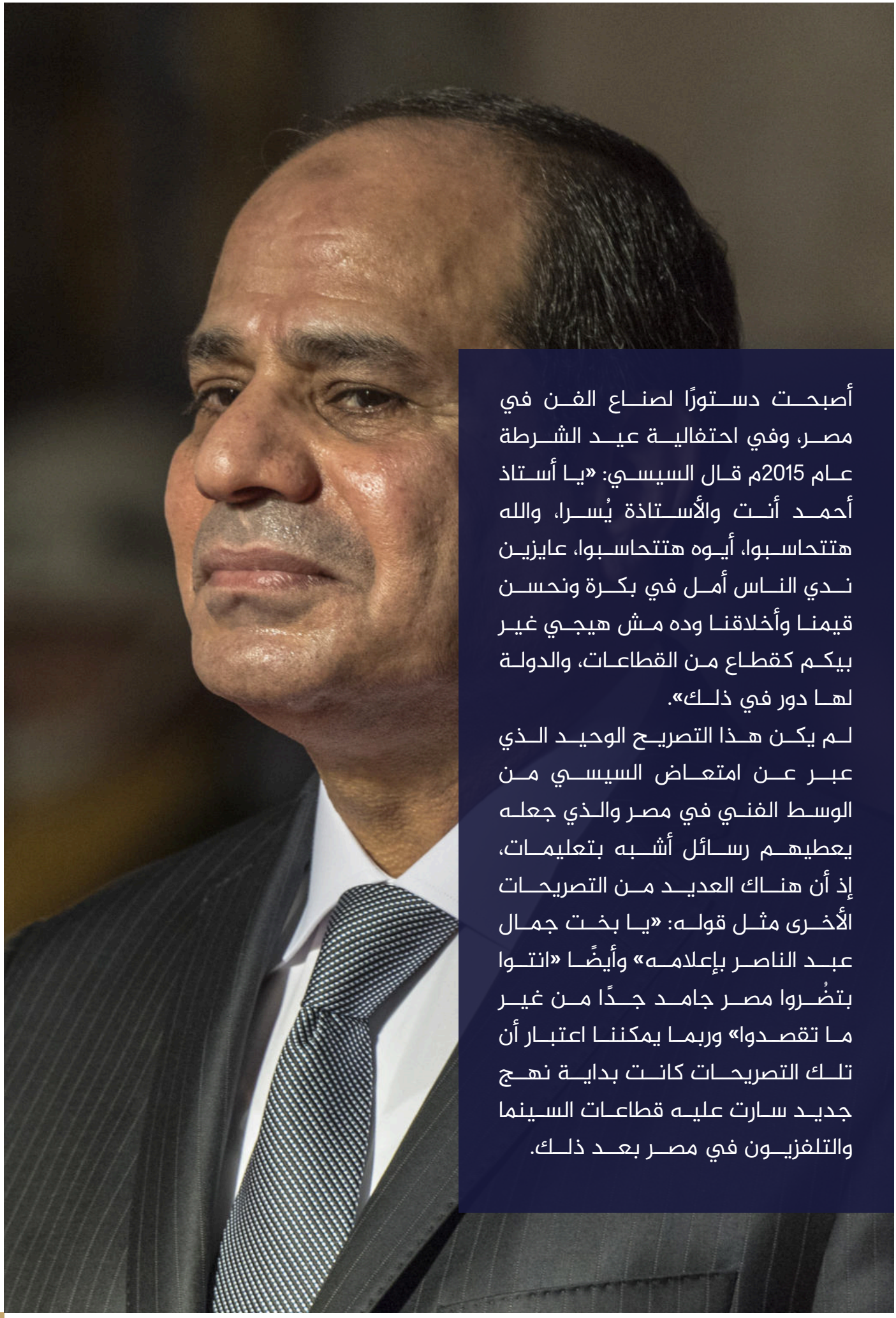

أصبحت دستورًا لصناع الفن في مصر، وفي احتفالية عيد الشرطة عام 2015م قال السيسي: «يا أستاذ أحمد أنت والأستاذة يُسرا، والله هتتحاسبوا، أيوه هتتحاسبوا، عايزين ندي الناس أمل في بكرة ونحسن قيمنا وأخلاقنا وده مش هيجي غير بيكم كقطاع من القطاعات، والدولة لها دور في ذلك».

لم يكن هذا التصريح الوحيد الذي عبر عن امتعاض السيسي من الوسط الفني في مصر والذي جعله يعطيهم رسائل أشبه بتعليمات، إذ أن هناك العديد من التصريحات الأخرى مثل قوله: «يا بخت جمال عبد الناصر بإعلامه» وأيضًا «انتوا بتضُروا مصر جامد جدًا من غير ما تقصدوا» وربما يمكننا اعتبار أن تلك التصريحات كانت بداية نهج جديد سارت عليه قطاعات السينما والتلفزيون في مصر بعد ذلك.

محظورات بالبنط العريض

لا يخجل النظام حاليًا من تقنين منع الحديث عن موضوعات بعينها بعدما درجت العادة على أن تختبئ أظافر البطش وراء مؤسسات الرقابة، فقد أنشأ النظام عام 2017م مجلسًا تنظيميًا جديدًا يشرف على الإنتاج، كما أصبح المحتوى الإعلامي خاضعًا هو الآخر للرقابة.

وتمثلت الصورة الأكثر فجاجة في قيام لجنة الدراما التابعة للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بإعلان المحظورات التي يتوجب على من أراد صناعة عمل في مصر أن يتجنبها، وعلى رأسها ألا تتضمن المسلسلات التلفزيونية مشاهد جنسية أو ما يحث على الإلحاد، وقطعًا عدم تناول الوضع السياسي، وكانت النقطة الأهم التي تُتَوج هي «توجه الدولة الجديد» والذي تَمثل في عدم تقديم رجال الجيش والشرطة وأي شخصيات أخرى تمثل السلطات إلا في صورة إيجابية، ويعمل تحت سلطة النظام سلطة رقابية نشطة لا تترك مجالًا للثغرات، فبينما كانت تكتفي الرقابة في عهد مبارك بمشهد حلقة أو حلقتين من مسلسل لتحكم بصلاحية عرضه، أصبحت الرقابة الآن تشترط مشاهدة ثلاثين حلقة من المسلسل أو أكثر على حسب عدد حلقات المسلسل.

في تقرير نشرته وكالة رويترز[1] عام 2019 تحت عنوان «السيسي يوسع حملة التضييق لتشمل خصمًا جديدًا.. (المسلسلات التلفزيونية)»

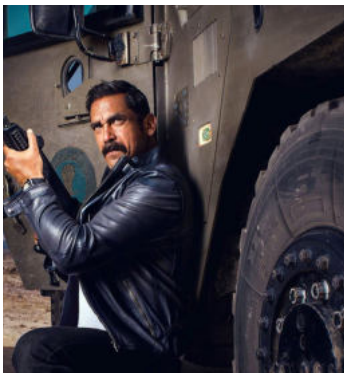

1 - تقرير خاص- السيسي يوسع حملة التضييق لتشمل خصما جديدا.. المسلسلات التلفزيونية- وكالة رويترز.

في هذا المناخ الطارد والمنفر لصناع الفن الحقيقيين، كان على الدولة أن تواجه إشكالية تتمثل في أن هذا القطاع قد يواجه حالة من الركود بفعل هذه الرقابة، وهنا جاء دور الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية و»سينرجي».

قال المنتج «جمال العدل» صاحب الشركة الأضخم في مصر حتى صعود شركة «سينرجي» المملوكة للمخابرات العامة، والذي أنتج عشرات الأعمال التي اشتبكت مع قضايا المجتمع، لكنه أوقف تصوير مسلسلين خوفًا من المنع: «أنا حسيت ان ده مناخ ما أقدرش اشتغل فيه، أنا مبعملش حاجة غلط، الإنتاج الفني أصبح يمثل وجهة نظر واحدة، عين واحدة، رؤية واحدة».

وفي هذا المناخ الطارد والمنفر لصناع الفن الحقيقيين، كان على الدولة أن تواجه إشكالية تتمثل في أن هذا القطاع قد يواجه حالة من الركود بفعل هذه الرقابة، كما أن المنتجين قد يتوقفون عن الإنفاق خشية الخسائر، وهنا جاء دور الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية و»سينرجي» لتمثلا البديل الذي يساعد في وزن الكافة في الساحة الفنية المصرية.

دكتاتورية سينرجي

إنها شبكة معقدة من الشركات، ولكن لا يوجد شيء معقد على الإطلاق في اكتشاف من يديرها ويتحكم بها.

تبدأ القصة من شركة إعلام المصريين والتي تعود ملكيتها إلى شركة «إيجل كابيتال» المملوكة للمخابرات المصرية والتي أُنشئت عام 2016م وتم تصدير رجل الأعمال المصري «أحمد أبوهشيمة» لإدارتها، وسرعان ما أفضت إدارة تلك الشركة في ظروف غير معلومة لإقصاء «أبوهشيمة» ليحل محله المنتج «تامر محسن» رئيس شركة «سينرجي» والتي كانت شركة إنتاجية متواضعة في السابق، حيث استحوذت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية على شركة إعلام المصريين وأوكلت إدارتها إلى «تامر مرسي» وبالتالي أصبحت سينرجي جزءً من الآلة الإعلامية الضخمة للنظام إن لم تكن الأهم.

في زيارة بسيطة إلى موقع الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية الإلكتروني، يمكن الاطلاع على قائمة قنوات التلفزيون والراديو والصحف التي تملكها وتتحكم فيها الشركة، ولن يكون من الصعب استنتاج أن كل تلك المنافذ الإعلامية التي تملكها الشركة هي المنافذ الإعلامية الأهم والأشهر في مصر.

من خلال ذلك النفوذ الواسع «لتامر مرسي» نمت شركته الأساسية «سينرجي»، عند الاطلاع على قائمة إنتاج «سينرجي»

منذ تأسيسها عام 2003، ستبرز نتيجة واضحة وجلية مفادها أن إنتاج الشركة في عام 2017م فقط يكاد يعادل إنتاج الشركة منذ تأسيسها.

والملاحظة الثانية الأهم في قائمة الإنتاج أن الأعمال التي تنتجها الشركة هي الأعمال التي تستحوذ على نجوم الشباك في مصر في السينما والدراما، بالإضافة للمسلسلات والأفلام التي تحتفي ببطولات الشرطة والجيش.

تقدم «سينرجي» مجموعة متنوعة من الأعمال في السينما والتلفزيون، من الكوميديا والدراما إلى الأكشن كما تحاول دخول مجال الخيال العلمي على النمط الأمريكي أيضًا، ولكن الأزمة التي تواجهها هي أن تلك الخيارات العديدة هي إجبارية، بمعنى أنها تتبع ذائقة حكومية معينة وإملاءات قاسية قبل أن تصل إلى المشاهد، لتخرج في النهاية مجموعة من الأعمال التي تسعى إلى التلقين العقائدي المبشر برؤية النظام.

في تقرير نشره موقع Open Democracy يتفق مجموعة من أبرز صناع الفن في مصر كالمخرج (تامر محسن وخالد يوسف) والمنتج «يسري السماك» على أنه قبل المشاكل الحالية للصناعة، كان سوق الدراما المصري مشبعًا بالمسلسلات التلفزيونية التي تنتج خلال ذروة موسم رمضان، والذي كان يتضاعف عامًا بعد الآخر مع تضاعف وزيادة عدد القنوات التلفزيونية المختلفة، الأمر الذي خلق فرصًا أكبر لبث الكثير من العروض.

وأدت العديد من التطورات التكنولوجية لتسهيل عملية الإنتاج ما زاد أعداد المشاهدة في دول عربية خارج مصر، مما أكسب المسلسل المصري إيرادات أكثر، ومنح النجوم المصريين شعبية أكبر جعلته يطلب راتبًا أضخم، وأصبح إنتاج المسلسلات أكثر كلفة، وأدى سوء الإدارة والديون التي تكبدتها القنوات الخاصة إلى منح فرصة للحكومة للدخول على خط صناعة الترفيه.

بدأت «سينرجي» بالمسلسلات التلفزيونية، قبل أن تدخل السينما لتحتكرها هي الأخرى بمجموعة من النجوم والأفلام المتنوعة، فصناعة الأفلام في مصر ليست مربحة بقدر المسلسلات، نظرًا لعائدات الإعلانات المقدمة للقنوات التلفزيونية.

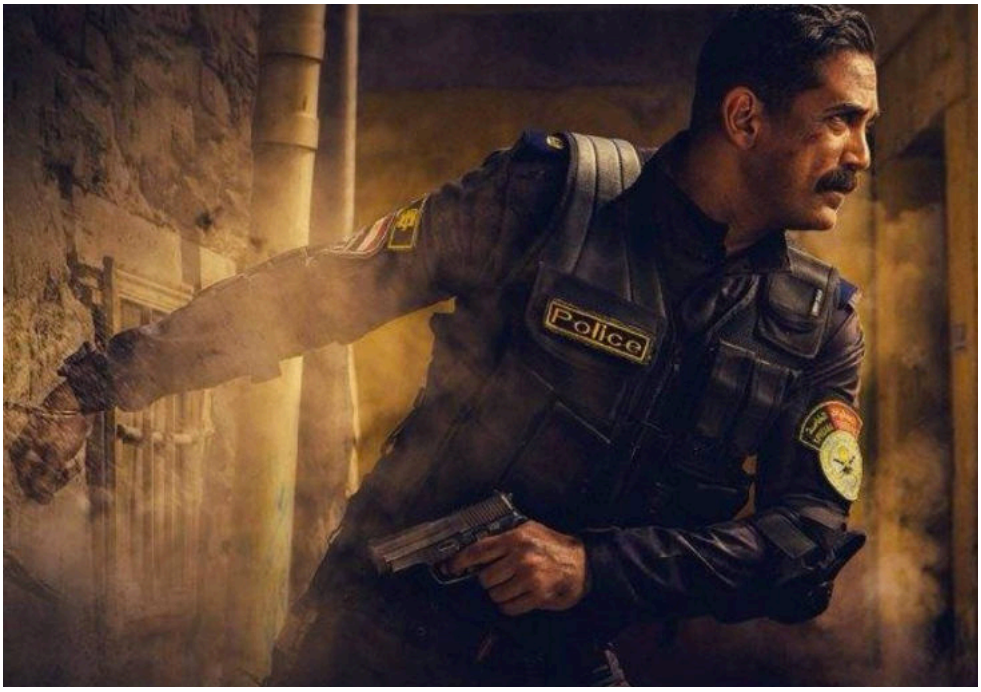

وكان اختراق التلفزيون متسقًا مع اهتمام الدولة بأن تصل رسالتها إلى القطاع الأكبر من المشاهدين الذين يزيدون بالطبع أمام التلفزيون، فقد لا يتمكن الجميع من شراء تذكرة سينما، لكن بالطبع سواء كانوا أغنياء أو فقراء فهم على الأغلب يشاهدون التلفزيون.

أنتجت «سينرجي» مسلسل «كلبش» والذي حقق شهرة كبيرة، تدور أحداثه حول رجل شرطة يكافح الإرهاب، وقام ببطولته الممثل «أمير كرارة» أحد الفنانين المقربين للنظام، والذي جرى الاستثمار في صورته الذهنية البطولية ليقدم بعد ذلك شخصية ضابط الجيش «أحمد المنسي» في المسلسل المفضل لنظام السيسي «الاختيار».

تُمثل «سينرجي» وجه النظام الناعم بتوسعاتها السينمائية والإعلامية المتطورة تقنيًا عما كان يُقدم في الإعلام المصري، وفي الواقع لا تشكل «سينرجي» منافسًا لبقية الشركات الإنتاجية في مصر، لأنها تلعب خارج إطار المنافسة وهي التي تحدد من يعمل ومن يجلس في بيته، ويمكننا أن نستشف ذلك من الزلات اللسانية والمواقف التي يبديها العاملون بالمجال الفني دون أن يكون بها تحدٍ صريح للنظام.

فلقد سبق للمخرج «يسري نصر الله» أن أعلن اعتزاله، ومؤخرًا هدد المخرج «داوود عبد السيد» بنيتهِ الاعتزال هو الآخر، أما الموقف الأشهر فكان من نصيب الممثلة «غادة عبد الرازق» حينما دونت على صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «انستجرام» في نهايات العام 2018 بأنها تعرضت لتهديدات بالجلوس في المنزل وعدم العمل في حال عدم الإذعان لشروط شركة تمثل الجيش أو المخابرات.

سينما البُعد الواحد

بعد أن ينتهي عهد السيسي والنظام الحالي في مصر، وبغض النظر عن كل ما صُنع وما يُصنع في السينما والدراما، سيظل ذلك العهد مشهورًا بصفة أساسية هي مسلسلات وأفلام الشرطة والجيش، والتي تُركز على رجال شجعان ذوي بعُد أوحد هو البُعد الخيري، إنها شخصيات أكثر مثالية من «جيمس بوند» ذاته، لكنها ترتدي رداءًا مصريًا.

عادت الأفلام الوطنية إلى الساحة بقوة، وهو شيء كان مطلوبًا من الجمهور منذ زمن، ولكن المشكلة أنها عادت لتُردد صدى خطابات النظام ورؤيته للأمن القومي المصري ومكافحة الإرهاب من خلال أعمال حركة سيئة التنفيذ رغم ميزانياتها الضخمة.

دخلت الجوقة الوطنية إلى السينما بقوة أيضًا من خلال أعمال فنية استلهمت الماضي، ومرة أخرى تمت الاستعانة «بأمير كرارة» في فيلم عن الشرطة المصرية التي كافحت فساد الاحتلال البريطاني وهو «أرض كرموز». فيلم آخر قدم سردية النظام في السينما هو «الممر»، والذي تكلفت ميزانية إنتاجه نحو 6 ملايين دولار، حيث عُرض عام 2019 في ذكرى حرب السادس من أكتوبر، وتناول الصراع العربي الإسرائيلي في سيناء خلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات فيما عُرف بحرب الاستنزاف التي أعقبت هزيمة يونيو 1967. جاهد الفيلم ليصور الجيش كالمنقذ والحامي الوحيد، ولكنه نجح في أن يكون صورة حقيقية لخطابات السيسي، مثيرة، ومبسطة وعاطفية إلى حد كبير، مع اقترانه بالدعوة لحمل السلاح ضد العدو أيا كان؛ كم تردد على لسان أحد شخصيات الفيلم وقد حظى «الممر» بمباركة السيسي الذي استضاف أبطاله في ندوة تثقيفية للقوات المسلحة مُشيدًا بما قدموه.

> **عادت الأفلام الوطنية إلى الساحة بقوة، وهو شيء كان مطلوبًا من الجمهور، ولكن المشكلة أنها عادت لتردد صدى خطابات النظام ورؤيته من خلال أعمال حركة سيئة التنفيذ رغم ميزانياتها الضخمة.**

subulmagazine.com
subul.magazine@gmail.com
facebook: subul.magazine

سُبل